IRIS
American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)
يوليو ٢٠٢٣

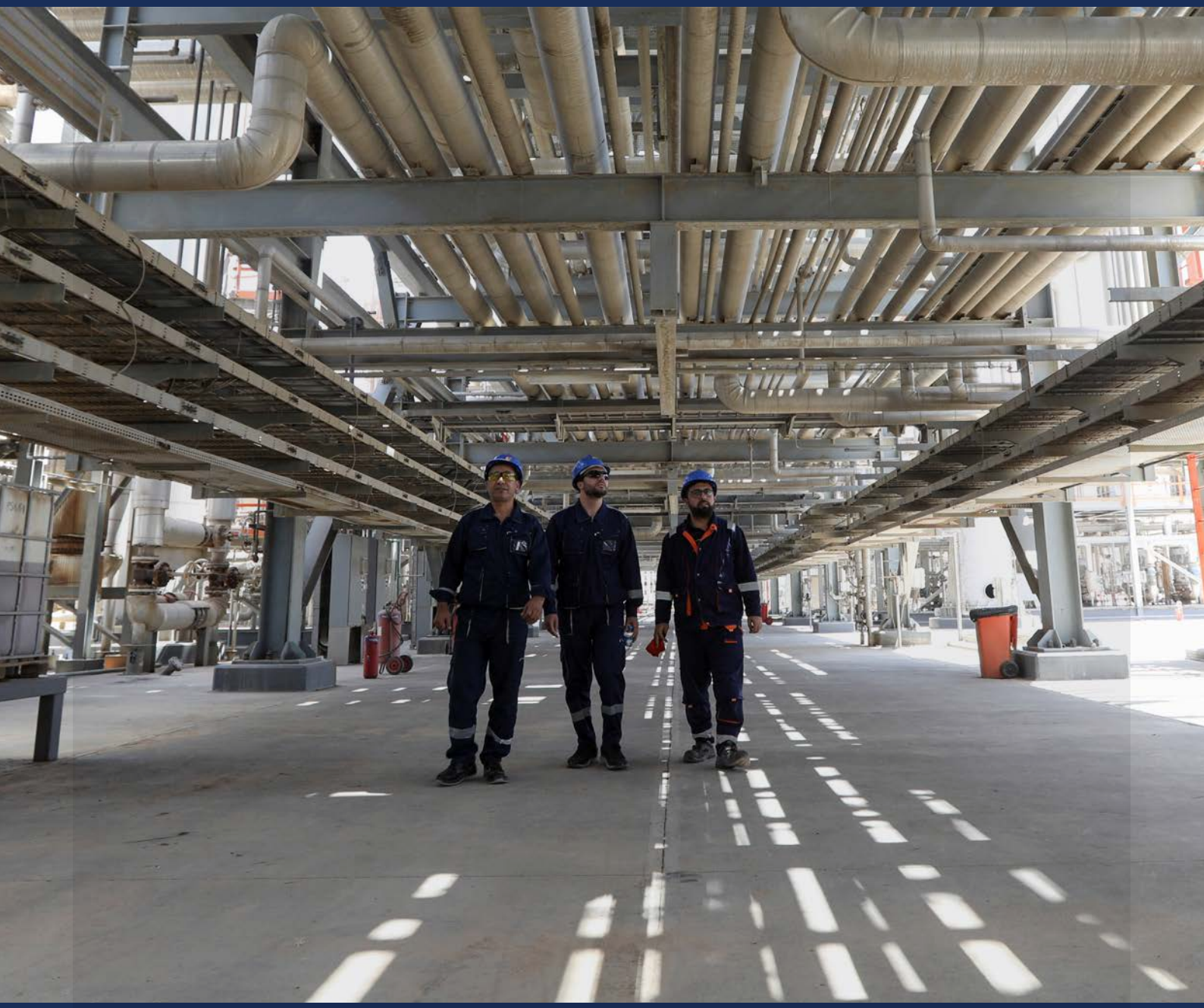

نشرة العراق الاقتصادية

واقع السياسة والطاقة: تقييم الاتفاق النفطي بين بغداد وأربيل

في هذا العدد

أحمد الطبقچلي - **يدٌ واحدة لا تصفق: تبعات الاتفاق النفطي وصفقات الموازنة بين بغداد وأربيل**
كرم فارس روبيل - **حوار السياسة الاقتصادية في ملتقى السليمانية 2023**
ميرا بكر - **اتفاق نفطي ينعم به النخب: ما يطالب به الشعب الكوردي**
يسار المالكي - **تداعيات حكم غرفة التجارة الدولية على قطاع النفط في العراق وإقليم كوردستان**

نبذة عن آيرس

معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) هو مركز بحثي مقره العراق يلتزم بإنتاج تحليلات سياسية مستقلة وعملية ودقيقة حول العراق ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا. من مقره في الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية، يعمل المعهد بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية ووكالات متواجدة من مختلف أنحاء العالم ممن يشتركون مهمته في تأسيس محادثات السياسات في العراق على البحث العلمي والخبرات المحلية. يقيم المعهد فعاليات على مدار العام، من بينها ملتقى السليمانية السنوي بغرض تعميم نتائج الأبحاث وتعزيز الحوار بين مختلف الجهات المعنية حول التحديات السياسية الأكثر تعقيدًا التي تواجه العراق والمنطقة. وأخيرًا، يعمل آيرس على بناء قدرات ومهارات الباحثين وصانعي السياسات والقادة الشباب من أجل تسخير أبحاث السياسات في عملية التغيير السياسي والاجتماعي

عن المؤلفين

أحمد الطبقجلي زميل أقدم في آيرس سوكبر، المحللين الاستراتيجيين لصندوق AFC في العراق. شغل سابقاً منصب المدير التنفيذي لشركة Capital NBK الاستثمارية للبنك الكويتي الوطني، والعضو المنتدب ورئيس المبيعات المؤسسية الدولية في Co + Hambrecht WR. بالإضافة إلى أبحاثه في آيرس، سيكتب أحمد بانتظام عن الاقتصاد العراقي لمركز LSE في الرقة الأوسط.

كرم فارس روبيل يعمل كباحث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)، حيث يركز على مواضيع البيئة والسياسة في العراق. ساعد كرم في العديد من المشاريع في آيرس وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الميكانيك من الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية.

ميرا بكر هو زميل غير مقيم في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) حيث يركز بشكل أساسي على معاناة الشباب والمواضيع السياسية والأمنية في إقليم كوردستان العراق. سابقاً، كان قد نشر عدة تقارير سياساتية عن الإنتخابات وأزمة الهجرة وإصلاح القطاع الأمني في كوردستان. بالإضافة إلى الإستشارة والإيجاز في مواضيع الأمن والطاقة و تطورات السياسة الداخلية، كان قد عمل بشكل مشابه على مشاريع أخرى ومن ضمنها الإنتخابات الإتحادية في مدينته كركوك بالإضافة إلى عمله في منظمات حكومية وغير حكومية دولية في إقليم كوردستان. يعمل حالياً على تحصيل شهادة الماجستير في علوم السياسية بتخصص الإقتصاد والفلسفة في جامعة هامبورغ في المانيا.

يسار المالكي هو زميل باحث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) ومحلل لشؤون منطقة الخليج مع نشرة ميدل إيست إيكونمك سيرفي (ميس) في لندن. المالكي باحث غير مقيم في معهد الشرق الأوسط وخبير في مجال الطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسية في العراق والخليج. عمل سابقاً في معهد الطاقة العراقي ووكالة الطاقة الدولية وشركات نفطية مختلفة، وهو حاصل على درجة الماجستير في اقتصاديات الطاقة من معهد البترول الفرنسي وطالب دكتوراه في جامعة إكستر بريطانيا. يكتب يسار تغريداته على حسابه في تويتر: @yesar

المحتويات

صفحة ٥ | **يدٌ واحدة لا تصفق: تبعات الاتفاق النفطي وصفقات الموازنة بين بغداد وأربيل**
أحمد الطبقچلي

صفحة ١٢ | **حوار السياسة الاقتصادية في ملتقى السليمانية 2023**
كرم فارس روبيل

صفحة ١٦ | **اتفاق نفطي ينعم به النخب: ما يطالب به الشعب الكوردي**
ميرا بكر

صفحة ٢١ | **تداعيات حكم غرفة التجارة الدولية على قطاع النفط في العراق وإقليم كوردستان**
يسار المالكي

يدٌ واحدة لا تصفق: تبعات الاتفاق النفطي وصفقات الموازنة بين بغداد وأربيل

أحمد الطبقچلي

المقدمة

وضع حكم غرفة التجارة الدولية في ٢٥ مارس/آذار ٢٠٢٣لصالح العراق حول قضيته التي رفعها ضد تركيا بخصوص خرقها لاتفاقية خط أنابيب العراق-تركيا، وضع نهاية لتسع سنوات من تصدير إقليم كوردستان العراق للنفط بشكل مستقل[١]، أو بالأحرى نهاية لوجود سياستين منفصلتين لأنتاج وتصدير النفط في العراق. لكن تلك النهاية كانت قد وضعت أساساتها في ٢٠٢٢ بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان. وبغض النظر عن الجدل حول توقيت هذا القرار وتسييسه، فقد تسبب في قلب الإطار القانوني والتشريعي الذي يتولى حوكمة الإنتاج الهيدروكربوني في كوردستان ليعلن جهراً بداية النهاية للصراع الطويل حول تطوير موارد النفط والغاز في البلاد. لقد حرّض كلا الحكمين حدوث تحول جوهري في العلاقة ما بين حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان.

لقد اكتسبت عملية إعادة رسم العلاقة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان زخمها خلال المساومات السياسية الطويلة التي أدت في نهاية الأمر إلى تشكيل الائتلاف المعروف باسم "ائتلاف إدارة الدولة" الذي يضم الحزبين الكورديين الرئيسيين ويتولى الحكم في العراق حالياً. نصّ المنهاج الحكومي الذي نشر في أكتوبر/تشرين الأول، والذي يعطي صورةً عن المناقشات الداخلية لائتلاف إدارة الدولة، على أن تعمل الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على وضع حل يرتضيه الطرفان للنزاع القائم حول تنمية الموارد الهيدروكربونية، وحصة إقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية. أحد أهداف المنهاج الحكومي أيضاً كان تمرير قانون النفط والغاز الاتحادي خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من الوصول إلى مقاليد الحكم. ظهرت نتائج المفاوضات بين الحكومتين جليةً في البنود التي تتناول الصادرات النفطية لإقليم كوردستان وحصة الإقليم من الموازنة الاتحادية المقترحة لعام ٢٠٢٣[٢]، والتي عرِضت على مجلس النواب في منتصف مارس/آذار. لقد وصلت هذه المفاوضات إلى مراحل متقدمة مع الاتفاق الذي حدث بين حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان أوائل نيسان على استئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي[٣]. إذا ما أخذ هذان الأمران سوياً، أي الاتفاق وحصة إقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية، فإنهما يرقيا لأن يكونا آلية فعّالة لتقاسم إيرادات النفط والغاز. تعمل هذه المقالة على شرح آلية تقاسم إيرادات النفط والغاز عن طريق التغيرات الجوهرية التي تحدثها تلك الآلية في بنية تصدير النفط في حكومة إقليم كوردستان، والتي تصب في مساهمة الإقليم في إيرادات تصدير النفط إلى الميزانية الفيدرالية وبالتالي في المخصصات المعزّزة لإقليم كوردستان من تلك الميزانية. تنظر المقالة أيضاً في الكيفية التي تعني بها هذه التغيرات زيادة التدفقات المالية المخصصة للتوظيف في القطاع العام في حكومة إقليم كوردستان. ستكون الفوائد المحتملة لهذه التغيرات مفهومة أكثر عندما نقارنها مع ما كان محتملاً أن يحدث إذا ظلت الأمور على ما كانت عليه في الوضع السابق.

---

١ Zaid Al Ali, and Ahmed Tabaqchali, "Commentary, "Iraq-vs-Turkey-ICC Final Award", 1001 Iraqi Thoughts, May 24, 2023. commentary-iraq-v-turkey-international-chamber-of-commerce-final-award-13-february-2023

٢ Ahmed Tabaqchali, "Debt and the Ides of March: An Overview of Iraq's 2023 Federal Budget Proposal", LSE Middle East Centre, May 8, 2023. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/05/08/debt-and-taxes-of-what-can-we-be-certain-in-iraqs-2023-federal-budget/

٣ Ben van Heuvelen and Mohammed Hussies, "Baghdad, Erbil sign temporary deal to resume northern exports", Iraq Oil Report, April 4, 2023. https://www.iraqoilreport.com/news/baghdad-erbil-sign-temporary-deal-to-resume-northern-exports-45634/

التغييرات الأساسية في بنية تصدير النفط في حكومة إقليم كوردستان

تتضمن الآلية الجديدة لتقاسم إيرادات النفط والغاز ثلاثة تغييرات أساسية عن الممارسات السابقة، وسيكون لهذه التغييرات آثارٌ بعيدة المدى على تنمية الموارد الهيدروكربونية للبلاد. أولاً: تضمين ٢,٤ تريليون دينار عراقي في المصروفات السيادية تخصص للمدفوعات لشركات النفط الدولية العاملة في إقليم كوردستان. ثانياً: تسويق صادرات النفط لحكومة إقليم كوردستان. ثالثاً: تدفقات الإيرادات من هذه الصادرات. يبدو بأن هذه التغييرات بمجملها تعالج ما تضمنه قرار المحكمة الاتحادية العليا وتلبي أولويات كل من حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان، إذ إنها تنشئ إطاراً يكون فيه إنتاج وتصدير نفط وغاز إقليم كوردستان تحت السيطرة الاتحادية بينما تضمن حكومة اقليم كوردستان حصولها على دفق نقدي لكامل إيرادات التصدير. وعلى أي حال، فهناك عدد من التفاصيل الرئيسية في كل من هذه التغييرات الثلاثة لا تزال بحاجة إلى معالجة أكثر، وهذا يعني أمراً من اثنين: أما أن هناك حاجة إلى المزيد من المفاوضات، أو أن هناك ما لم يتم الكشف عنه من تفاصيل المفاوضات السابقة.

التغيير الأول هو أن وزارة النفط الاتحادية ستخصص ٢,٤ تريليون دينار عراقي[٤] في النفقات السيادية تخصص كمدفوعاتٍ لشركات النفط الدولية العاملة في إقليم كوردستان العراق. يعني هذا اعترافاً من الحكومة العراقية بأن شركات النفط العالمية تعمل رسمياً بموجب عقودٍ معتمدةٍ للإنتاج النفطي. ولكنه لا يعني بالضرورة ان الظروف التي تعمل بموجبها ستظل كما هي. ليس من الواضح تحديداً (١) ما إذا كان سيُعاد التفاوض حول العقود الأصلية الموقعة من قبل شركات النفط الدولية أو إبقاؤها كما هي[٥]، (٢) وما إذا كانت مدفوعات وزارة النفط الاتحادية ستكون بتحويلاتٍ بنكية للشركات كما هو معمول به في إقليم كوردستان العراق، أو أنها ستتغير إلى حصصٍ مباشرة من إيرادات تصدير النفط بالطريقة التي تعمل بها وزارة النفط في العراق الاتحادي[٦]. (٣) وبما أن مبلغ ٢.٤ تريليون دينار عراقي يمثل ٤٨٪ من المدفوعات المستحقة للشركات والمقدّرة في ظل الظروف السابقة بـ ٥ تريليون دينار عراقي[٧] فإنه ليس من الواضح أيضاً إن كانت شروط التعويض ستتغير، أو الاحتمال الأرجح وهو دفع حكومة إقليم كوردستان للمبلغ المتبقي وهو ٢,٦ تريليون دينار عراقي من حصتها في الميزانية.

التغيير الثاني هو أن تتحمّل شركة تسويق النفط (سومو) التابعة للحكومة الاتحادية مسؤولية تسويق صادرات إقليم كوردستان من النفط بدلاً من وزارة الموارد الطبيعية في حكومة الإقليم، مع قيام الوزارة بتوفير المعطيات اللازمة لشركة سومو. سيؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار المحققة لخام إقليم كوردستان العراق، المسمى مزيج كوردستان (KBT)[٨]، إلا أن أي توضيحاتٍ لم تقدَّم حول الكيفية التي سيؤثر بها هذا التغيير على ديون حكومة إقليم كوردستان البالغ قدرها ٤,٢ تريليون دينار عراقي لشركات التداول بالنفط (تُدفَع على شكل مبيعات نفط آجلة[٩]). وكيف سيتأثر تسويق شركة سومو لمزيج كوردستان إذا ما أخِذ بنظر الاعتبار المطالبات التي تمتلكها تلك الشركات في مبيعات النفط المستقبلية.

وأخيراً سيودَع إجمالي الإيرادات من صادرات النفط لحكومة إقليم كوردستان في حساب مصرفي يديره رئيس وزراء حكومة الإقليم، ويخضع للإشراف والتدقيق من قبل حكومة العراق. ومرةً أخرى لم يكن هناك أي توضيح لطبيعة هذا الحساب، وتحديداً (١) ما إذا كان سيعمل على الخطوط التي تستخدمها الحكومة العراقية حالياً في إيداع إيرادات النفط في حساب يديره البنك المركزي العراقي نيابةً عن وزارة المالية الاتحادية. أو (٢) ما إذا كان سيودع في حساب حكومة اقليم كوردستان في سيتي بانك في الإمارات العربية

٤ جميع الأرقام تعرضّت للتقريب.
٥ شكلت عقود إنتاج النفط التي وقعتها وزارة الموارد الطبيعية مع شركات النفط العالمية هذه مصدر نزاع بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق.
Tabaqchali et al, “Breaking the Impasse: The Baghdad-Erbil Budget Divide”, IRIS, May 2021. https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/20210516-IER2-Final.pdf
٦ Deloitte reports for 2017-2022. https://gov.krd/english/information-and-services/open-data
٧ بناءً على صادرات النفط التي تبلغ 400,000 برميل يومياً بسعر 70 دولاراً للبرميل وبالأخذ بعين الاعتبار نسبة ٣٧,٣٪ حصة شركات النفط العالمية من إيرادات تصدير النفط في عام 2022(Deloitte).
٨ Ahmed Tabaqchali, Twitter, October 20, 2022. https://twitter.com/AMTabaqchali/status/1583040834324561920?s=20
٩ مبيعات النفط الآجلة هي قروض سيتم سدادها من مبيعات النفط المستقبلية. Deloitte report for 2022

المتحدة [١٠].

الأثر الأول الذي تنطوي عليه هذه التغييرات الأساسية هو أن حكومة العراق توافق على عقود إنتاج النفط التي وقعتها وزارة الموارد الطبيعية في كوردستان مع شركات النفط العالمية، وأن النزاع بين حكومة إقليم كوردستان وحكومة العراق حول هذه العقود قد وصل إلى حل. سيؤدي ذلك إلى إنهاء حالة عدم اليقين التي تواجهها شركات النفط العالمية عند العمل في اقليم كوردستان وهو ما سيؤثر إيجاباً في التنمية المستقبلي لموارد الهيدروكربون في إقليم كوردستان، ولا سيما احتياطي الغاز. سيؤدي تطور موارد الغاز في إقليم كوردستان العراق إلى تحسين إنتاج الكهرباء في العراق من خلال توفير مصدر محلي للوقود لمحطات الطاقة [١١]. ستؤدي هذه التغييرات أيضاً إلى ارتفاع أسعار نفط مزيج كوردستان، مما يعني ارتفاع إيرادات تصدير النفط، وبالتالي زيادة مخصصات إقليم كوردستان من الموازنة الفيدرالية. كذلك فإن إيرادات تصدير النفط المرتفعة [١٢] ستذهب مباشرةً إلى حساب مصرفي يديره رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان، وليس إلى وزارة المالية. بالإضافة إلى ما سبق، فإن تسويق سومو لنفط مزيج كوردستان سيعزز مركزها التنافسي في السوق من خلال زيادة إجمالي نفطها المسوق بحوالي ١٢٪. أيضاً فإن موافقة الحكومة العراقية على العقود التي وقعتها شركات النفط العالمية مع حكومة إقليم كوردستان ستمكّن العراق من الوفاء بشكل منصف بالتزاماته بشأن اتفاقيات إنتاج النفط ضمن أوبك بلس [١٣].

وبصرف النظر عن هذه الآثار الإيجابية، فمن المهم توضيح تفاصيل هذه الترتيبات، سواء كانت تقنية كآلية الدفع لشركات النفط الدولية، أو كانت في صلب العلاقة جديدة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان، كموضوع التحكم في الحساب المصرفي حيث تودَع إيرادات تصدير النفط.

حصة إقليم كوردستان في مقترح الموازنة الاتحادية:

سيضمن التدفق المباشر لإيرادات تصدير نفط كوردستان إلى حساب مصرفي تديره حكومة الإقليم، استلام الإقليم حصته في الموازنة الفيدرالية مباشرةً من مبيعات النفط، وليس من خلال مخصصات الموازنة القادمة من وزارة المالية. سيؤدي تسويق نفط إقليم كوردستان من قبل سومو إلى إيرادات أكثر وحصةٍ أكبر من الموازنة الاتحادية.

تبلغ الحصة المقترحة لإقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية ١٢,٧٪ من إجمالي الإنفاق الاتحادي بعد خصم النفقات السيادية، وهو ما يعادل مبلغ ١٦,٢ تريليون دينار عراقي (فعليًا ٨,١٪ من إجمالي الإنفاق الاتحادي قبل خصم النفقات السيادية). ترتفع هذه الحصة بنسبة ٢٤٪ من خلال المخصصات الاتحادية غير المباشرة البالغة قيمتها ٣,٩ تريليون دينار عراقي لتصل الى ٢٠.١ تريليون دينار عراقي. تتكون هذه الزيادة من مدفوعات وزارة النفط البالغة ٢,٤ تريليون دينار عراقي لشركات النفط الدولية العاملة في إقليم كوردستان العراق، ومدفوعات وزارة الدفاع الاتحادية لقسمٍ من رواتب قوات البيشمركة، ومخصصات الرعاية الاجتماعية لمواطني إقليم كوردستان

---

١٠ Amina Ismail et al, “Iraq’s oil minister expects northern exports to resume within two weeks”, Reuters, May 3, 2023.

١١ Ahmed Tabaqchali, “The Kurdistan Region of Iraq’s Gas-Export Potential: Deja Vu All Over Again”, The Atlantic Council, November 2022 https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/kurdistan-positioned-in-prominent-role-in-glob-al-gasmarkets/

١٢ ارتفاع سعر مزيج كوردستان بقيمة ١ دولار للبرميل الواحد يعني زيادة قدرها 200 مليار دينار عراقي في عائدات النفط للسنة.

١٣ تنظر منظمة أوبك بلس إلى العراق بأكمله عند تحديد حصته الإنتاجية، أي انتاج نفطي العراق الاتحادي وإقليم كوردستان معاً. لكن وبما أن العراق لم تكن له السيطرة في الماضي على إنتاج النفط في إقليم كوردستان. فإن عبء الامتثال لتخفيضات إنتاج النفط وقع على حقول النفط الاتحادية فقط.

العراق مثل الحصة التموينية التي تعطى للمواطنين ضمن نظام التوزيع العام في العراق. علاوة على ذلك، ستحتفظ حكومة إقليم كوردستان بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية التي تستحصلها بشكل مباشر [١٤].

في المقابل، فإن مساهمات حكومة إقليم كوردستان في الموازنة الاتحادية هي (١) ١٣,٣ تريليون دينار عراقي إيرادات تصدير النفط على أساس أن تكون الصادرات ٤٠٠ ألف برميل يومياً بمتوسط سعر ٧٠ دولاراً للبرميل، (٢) ٥٠٪ من الرسوم الجمركية، (٣) إيرادات أخرى غير نفطية كالضرائب والرسوم، بما يصل مجموعه إلى ١١,٦٪ من الإيرادات الاتحادية (الجدول رقم ١). وبما أن إجمالي إيرادات نفط إقليم كوردستان أقل من حصة الإقليم في الموازنة، فإن هذا الترتيب ينص ضمناً بأن وزارة المالية ستحوّل الفرق إلى حكومة إقليم كوردستان.

الجدول رقم 1 [١٥]

حصة إقليم كوردستان العراق ومساهمته في الموازنة الاتحادية المقترحة (مليار دينار عراقي)

مساهمة إقليم كوردستان في الموازنة الاتحادية	% Total	
	11.6%	**15,651**
إيرادات تصدير النفط: 400 ألف برميل يومياً بسعر 70 دولاراً للبرميل		13,286
الإيرادات غير النفطية - 50% من التعرفة الجمركية للإقليم		1,804
الإيرادات غير النفطية – أخرى		561
الصافي – مساهمة بحصة أقل فعالية		**-4,492**
الصافي – مساهمة بحصة أقل مباشرة		**-559**

حصة إقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية	% of Total	
	10.1%	**20,143**
مباشر		16,210
تخصيص الموازنة	16,210	
غير مباشر		3,933
ما تدفعه وزارة النفط لشركات النفط العالمية في الإقليم	2,448	
ما تدفعه وزارة الدفاع للبيشمركة	228	
مخصصات الرعاية الاجتماعية	1,117	
أخرى	140	

إيرادات إقليم كوردستان: مخصصات الميزانية (المباشرة وغير المباشرة) + ايرادات الإقليم المباشرة

إجمالي إيرادات إقليم كوردستان العراق	**21,947**
حصة إقليم كوردستان العراق من الموازنة الاتحادية (مباشر + غير مباشر)	20,143
الإيرادات غير النفطية - ٥٠٪ من رسوم التعرفة الجمركية في الإقليم	1,804

أحد الآثار الرئيسية لهذه الترتيبات هو حصول حكومة إقليم كوردستان على اليقين والاستمرارية اللتان تسمحان لها بأداء التزاماتها في الموازنة، خصوصاً موضوع دفع الرواتب والمعاشات في الأوقات المناسبة. تتضمن مخصصات الموازنة الاتحادية المباشرة (الجدول رقم ٢) زيادة كبيرة في مخصصات رواتب ومعاشات القطاع العام في إقليم كوردستان العراق. على وجه التحديد، فإن تخصيص الرواتب يبلغ ٩,٣ تريليون دينار عراقي وهو أعلى بـ ٥٨٪ من الـ ٥,٩ تريليون دينار عراقي التي كانت في موازنة ٢٠٢١ وأعلى بـ ١٠٣٪ من الـ ٤,٦ تريليون دينار عراقي التي دفعت في ٢٠١٩. أيضاً فإن تخصيص المعاشات يبلغ ١,٣ تريليون دينار عراقي وهو أعلى بـ ٤٢٪ من الـ ٠,٩ تريليون دينار في موازنة ٢٠٢١ والـ ٠,٩ تريليون دينار التي دفعت في ٢٠١٩ [١٦].

المهم جداً هنا هو أن مجموع مخصصات الموازنة الاتحادية لرواتب ومعاشات القطاع العام في إقليم كوردستان العراق البالغة ١٠,٦ تريليون دينار عراقي، تتطابق تقريباً مع لائحة مصاريف رواتب عام ٢٠١٩ البالغة ١٠,٧ تريليون دينار عراقي والتي كشفت عنها حكومة إقليم كوردستان في ٢٠٢٠ [١٧]، ما يشير إلى وجود توافق أفضل بين الحكومتين بشأن مطالب رواتب القطاع العام في إقليم كوردستان.

١٤ أخر الأرقام المعلنة عن التعرفة الجمركية في إقليم كوردستان العراق كانت في 2013-2014، وبالتالي فإن الأرقام المستخدمة هنا هي أرقام تقديرية يمكن ان تخضع لتصحيحات شاملة.

١٥ بيانات جميع الجداول هي الموازنة الاتحادية المقترحة لعام 2023:-http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/04/Budget-bill-2023-complete-with-tables.pdf

١٦ المقارنات هي مقابل عامي 2021 و2019، إذ لم تُمرَّر أي قوانين للموازنة لعامي 2020 و2022. ولم تُدفع مخصصات إقليم كوردستان في عام 2021 بسبب الصراع المستمر على صادرات نفط الإقليم.

١٧ KRG responds to the Federal Government of Iraq with legal documents and evidence, April 29, 2020.https://gov.krd/english/news-and-announcements/posts/2020/april/krg-responds-to-the-federal-government-of-iraq-with-legaldocuments-and-evidence/

الجدول رقم ٢

المخصصات المباشرة لموازنة إقليم كوردستان العراق (مليار دينار عراقي)	
الحصة المخصصة بشكل مباشر	**16,210**
حصة اقليم كوردستان من الانفاق التشغيلي	**2,781**
2,781	
ملاحظة: تدفع وزارة النفط تدفع مبلغ 2.448 تريليون دينار عراقي لإقليم كوردستان من أصل 4.958 مليار دينار عراقي المقدرة.	
حصة إقليم كوردستان في البنود الحالية	**13,429**
رواتب القطاع العام	9,300
معاشات القطاع العام	1,346
السلع والخدمات (بما في ذلك الصيانة)	2,455
تتضمن رسوم نقل النفط البالغة 1,428	
المنح والإعانات ومدفوعات الفوائد والمساعدات الخارجية	328

علاوةً على الإيرادات الإضافية التي ستنجم عن التغييرات في بنية تصدير النفط التي نوقشت أعلاه، فإن التخصيص المباشر من الموازنة الاتحادية سيمكّن حكومة إقليم كوردستان من الوفاء بالكامل بتكاليف إنتاج النفط وتصديره دون تحويل الأموال من بنود الموازنة الأخرى، فالمخصص للإنفاق الاستثماري أكثر من كافٍ لتغطية مبلغ الـ ٢.٦ تريليون دينار عراقي الذي تحتاجه حكومة إقليم كوردستان لدفع ما عليها لشركات النفط الدولية والبالغ إجماليه ٥,٠ تريليون دينار عراقي (الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢). أيضاً فإن قسم "السلع والخدمات" في ميزانية حكومة الإقليم يتضمن ١,٤ تريليون دينار عراقي لرسوم نقل وتصدير النفط. يعامَل هذا الأمر على أنه إنفاق سيادي، إلّا أنه قابل للدفع بواسطة حكومة إقليم كوردستان [١٨]، وهو أيضاً أكثر من كافٍ لتغطية مبلغ الـ ١,٣ تريليون دينار عراقي التي دفعتها حكومة إقليم كوردستان مقابل رسوم نقل وتصدير النفط في عام ٢٠٢٢.

الآثار الإيجابية المحتملة على اقتصاد إقليم كوردستان العراق

تعمل الآلية الجديدة لتقاسم إيرادات النفط والغاز على تحسين الوضع المالي لحكومة إقليم كوردستان، والذي بدوره سيكون له آثار إيجابية على اقتصاد الإقليم. يمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال إجراء مقارنات مع إيرادات ميزانية حكومة إقليم كوردستان في ظل الوضع السابق: أي الوضع الذي لم تصدر فيه غرفة التجارة الدولية حكمها ولم تكن هناك آلية لتقاسم إيرادات النفط والغاز تتفق عليها الحكومتان.

هناك فرقان جوهريان يمكن ملاحظتهما إذا ما قورِن الوضع الحالي بالسابق المفترض: الأول هو أن حكومة الإقليم كانت لتكون غير قادرةٍ على الاستفادة من الـ ٣,٩ تريليون دينار عراقي الموجودة في التخصيص غير المباشر من الموازنة، والثاني هو أن الأسعار المحققة لمزيج كوردستان ستكون أقل من سعر النفط العراقي بحوالي ١٠ دولارات للبرميل الواحد [١٩]. ومع افتراض أن صادرات النفط من حكومة إقليم كوردستان تبلغ ٤٠٠ ألف برميل في اليوم

١٨ هذا يعني بأنها تعامل أسوةً بتكاليف صادرات النفط الاتحادي والتي تبلغ قيمتها ٢.٧ تريليون دينار عراقي وهي مدرجة في قسم "السلع والخدمات" في تخصيص وزارة النفط من الموازنة الاتحادية.

١٩ المبلغ المفترض هنا آتٍ من قرار المحكمة الاتحادية العليا بتوسعة فارق السعر بين مزيج كوردستان والنفط العراقي إلى ١٠ دولار للبرميل الواحد للفترة من مارس/آذار وحتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢. المصدر: Deloitte report, and SOMO exports for 2022

كما في الموازنة المقترحة، فإن الأسعار المحققة لمزيج كوردستان ستكون ٦٠ دولارًا للبرميل (بافتراض أن سعر النفط العراقي يبلغ ٧٠ دولاراً للبرميل). إذا ما استخدِمت نفس الافتراضات للإيرادات غير النفطية لإقليم كوردستان (الجدول رقم ١)، فإن هذا يعني أن حكومة إقليم كوردستان ستحصل على إجمالي إيرادات تقديرية تبلغ ١٥,٥ تريليون دينار عراقي (الجدول رقم ٣). لذلك، فإن مخصصات الموازنة الاتحادية لحكومة إقليم كوردستان حسب الآلية الجديدة لتقاسم إيرادات النفط والغاز والبالغة ٢٠,١ تريليون دينار عراقي هي أعلى بمقدار ٤,٦ تريليون دينار عراقي، أو بنسبة زيادة ٣٠٪ مما هي عليه لو بقي الترتيب السابق. هذه الزيادة قابلة للارتفاع أيضاً في ظل احتفاظ حكومة إقليم كوردستان بنسبة ٥٠٪ من الإيرادات الجمركية التي تستحصلها بشكل مباشر (الجدول رقم ١ والجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣

ايرادات اقليم كوردستان العراق - سيناريو افتراضي	
إيرادات الصادرات النفطية (مليار دينار عراقي)	**11,331**
سعر النفط – تقديري (دولار للبرميل الواحد)	60
الصادرات النفطية (مليون برميل)	146
الإيرادات غير النفطية - تقديري	**4,169**
الإيرادات غير النفطية – التعرفة الجمركية (تقديري)	3,609
الإيرادات غير النفطية – أخرى (تقديري)	561
إجمالي الإيرادات	**15,500**

التبعات السياساتية

يمكن للآلية الجديدة أن تنضج أكثر لتصبح أول اتفاقٍ حقيقي لتقاسم إيرادات النفط والغاز في العراق. يجب أن يكون هذا حلاً قابلاً للتنفيذ ومتوافقًا مع الدستور ونافعاً للطرفين، ويمكن أن يكون حجر الأساس لسن قانون النفط والغاز الاتحادي.

لقد نص الاتفاق السياسي لائتلاف إدارة الدولة على تقديم مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي في غضون ستة أشهر، وقد كان في ذلك مغالاة في الطموح من ناحية الوقت، وأيضاً -وهو الأهم- من ناحية السماح ببناء توافق وثقة كافيتين بين الأحزاب السياسية داخل مجلس النواب. بشكل حاسم، حلّت قرارات المحكمة الاتحادية العليا وغرفة التجارة الدولية بشكل فعال العديد من المشاكل الجوهرية التي وقفت في طريق تشريع قانون مماثلٍ في الماضي، ولا سيما التفسيرات المتباينة للمواد الدستورية التي تتعلق بتنمية الموارد الهيدروكربونية. ومع ذلك، لا تزال هناك مساحة للجدل حول الخلافات المتعلقة بطبيعة البنية الفيدرالية للدولة على النحو المنصوص عليه في الدستور [٢٠]، فحكومتا العراق وإقليم كوردستان أصلاً على طرفي نقيض بما يتعلق بتوازن القوى بين المركز والكيانات الفرعية داخل الدولة، بما في ذلك إقليم كوردستان والمحافظات.

يبقى تشريع قانون النفط والغاز الفيدرالي مجرد مقدمةٍ لبناء وإنشاء هياكل مؤسسية تسمح للقانون بالعمل على النحو المنشود. يرى الباحث في الشؤون الدستورية زيد العلي أن المطلوب هو "آلية واضحة ومنصفة وموثوقة لتقسيم الإيرادات بين مختلف الكيانات الفيدرالية" مع "وجود لجنة لتخصيص الإيرادات تعمل بطريقة شفافة لتخصيص الإيرادات على الجميع بطريقة منصفة" [٢١].

٢٠ Raad Alkadiri, "Federalism and Iraq's constitutional stalemate," Chatham House. November 2020. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2020-11/2020-11-27-iraq-federalism-alkadiri.pdf.pdf

٢١ الاقتباس والهيكل المؤسسي المطلوب مأخوذ من:
Zaid Al Ali, "The Baghdad-Kurdistan deal to resume oil exports is promising but incomplete, The National, April 05, 2023 https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/2023/04/05/thebaghdad-kurdistan-deal-to-resume-oil-exports-is-promising-but-incomplete/?utm_source=twitter&utm_medium=socialsharebtn

وعلى كل حال، فإن على الأطراف داخل ائتلاف إدارة الدولة معالجة تحديين رئيسيين لتجنب تكرار المحاولة الفاشلة لكتابة قانون النفط والغاز الاتحادي في عام ٢٠٠٧ [٢١]. التحدي الأول هو أنه بمجرد إقرار قانون الموازنة، فإن حصة إقليم كوردستان العراق ستكون نافذة فقط خلال الفترة الفعلية للموازنة، سواء كانت لفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ على النحو الذي اقترحته الحكومة العراقية، أو الموازنة السنوية المعتادة. هذا يعني أن البنود والمخصصات الخاصة بحصة إقليم كوردستان في الموازنات الاتحادية اللاحقة ستكون عرضةً لمفاوضات سياسية جديدة تتأثر بالمشهد السياسي المتغير باستمرار، وهو ما قد يقلب أسس آلية تقاسم إيرادات النفط والغاز الجديدة رأساً على عقب.

أمّا التحدي الثاني فهو أن حكم غرفة التجارة الدولية قد أنهى فعلياً قدرة حكومة إقليم كوردستان على استئناف صادرات النفط المستقلة من خلال خط أنابيب العراق-تركيا لمدة عام على الأقل، إن لم يكن للأبد [٢٣]. يشير هذا إلى تحول كبير في القوة التفاوضية النسبية لحكومة إقليم كوردستان تجاه حكومة العراق، والأهم من ذلك، لتلك الأحزاب الكوردية داخل تحالف إدارة الدولة. ستتضح معالم هذا التحول بطريقتين: أولاً في الكيفية التي سيجرى بها النقاش حول مسودة الموازنة وتمريرها كقانون، وثانياً في تحديد الجانب الذي سيتحكم في النهاية بالحساب المصرفي الذي تودَع فيه إيرادات تصدير نفط إقليم كوردستان العراق.

لقد أوضحت التغييرات الجذرية التي أجرتها اللجنة المالية النيابية في أواخر آيار/مايو – كجزء من مراجعتها لتشريع الموازنة – بشكلٍ قاطع عِظَم هذين التحديين. تتعلق هذه التعديلات بالسيطرة على الحساب المصرفي الذي ستودع فيه إيرادات نفط الإقليم وإدارته، وقد تسببت أيضاً في إحياء الخلافات السابقة حول حقول النفط المتنازع عليها [٢٤] والتي من شأنها تقليص إنتاج النفط في إقليم كوردستان بشكل ملحوظ. كل ذلك قد يتسبب في تحجيم دور حكومة إقليم كوردستان – وبالتالي الأحزاب الكوردية داخل ائتلاف إدارة الدولة – وجعله دوراً تابعياً لا أكثر. يكشف هذا كله عن هشاشة الاتفاقات السياسية داخل الائتلاف الحاكم، والتي أجريت بدافع الضرورة لا الاقتناع، وهو يرسّخ أيضاً تاريخاً مليئاً بالاتفاقات السياسية التي ضحّت بالاستدامة والاستمرارية مقابل تسويات سياسية قصيرة الأجل، اتفاقات لطالما تغيّرت مع أي تحولٍ في القوى التفاوضية لدى النخب السياسية.

---

٢٢ James Glanz, “Compromise on Oil Law in Iraq Seems to be Collapsing,” New York Times. September 13, 2007. www.nytimes.com/2007/09/13/world/middleeast/13baghdad.html

٢٣ لا تؤثر هيئة التحكيم في غرفة التجارة الدولية إلا على اتفاقية خط أنابيب العراق-تركيا أثناء سريانها، أي حتى عام 2025 أو حتى يتم تجديدها (انظر الهامش 1).

٢٤ Khurmala field issues (footnote 9): Ahmed Tabaqchali, “Statehood in the Kurdistan Region of Iraq through an Economic Lens”, IRIS, March 2018. https://www.auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Statehood%20in%20KRI%20through%20an%20Economic%20Lens_%20FINAL_March2018_0_1.pdf

حوار السياسة الاقتصادية في ملتقى السليمانية 2023

كرم فارس روبيل

جاء ملتقى السليمانية ٢٠٢٣، الذي عقده معهد الدراسات الإقليمية والدولية في ١٥-١٦ آذار/مارس، في وقتٍ يشهد فيه الاقتصاد العراقي حالةً من الضبابية الشديدة. بقاء أزمة الدينار العراقي الملحّة، وترقب حكم التحكيم بشأن قضية العراق وتركيا حول مبيعات النفط المستقلة لإقليم كوردستان، دفعا المحللين وصناع السياسة إلى التزاحم في سعيهم للتأثير في طبيعة حوارات الملتقى.

يلخص هذا الموجز السياساتي النقاشات التي دارت خلال الملتقى حول السياسة الاقتصادية ويقدّم عنها بعض الانطباعات. ينظر هذا الموجز السياساتي على وجه الخصوص في الجلسة المعنونة "السياسة الإقتصادية: الدينار العراقي وتحديات النمو"، والتي تحدّث فيها وزير التخطيط العراقي محمد تميم ونائب رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان قوباد طالباني ومحافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد ديفيد برجر والمدير التنفيذي لشركة كيسك باسمة عبد الرحمن. وهو يستعرض أيضاً جلسةً حوارية منفصلة حول السياسة الاقتصادية قادها الباحثان في معهد الدراسات الإقليمية والدولية أحمد الطبقچلي ورانيا بكر. بشكلٍ عام، تركت المناقشات خلال الملتقى العديد من الأسئلة السياساتية الجوهرية دون إجابة، ما يعني الحاجة للمزيد والمزيد من العمل.

الخلاصة الأولى :الخلافات الكردية-الكردية حول مبيعات النفط والعلاقة مع بغداد لا تزال عميقة

"لقد تلقينا تصفيقا لهذا الرأي المثير للجدل"، هكذا علّقت مديرة جلسة "السياسة الاقتصادية" ريّا جلبي التي تعمل في صحيفة فاينانشيال تايمز، على تصريح طالباني بشأن معضلة النفط في إقليم كوردستان. كان نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان قد قال بشكل مثير للجدل: "لا يهمني من يبيع نفطنا. من يبيعه بأفضل سعر هو من يجب أن يبيع نفطنا". عكست ملاحظته هذه الانقسام المتزايد بين حزبه، الاتحاد الوطني الكوردستاني، والحزب الديمقراطي الكوردستاني حول سياسة الطاقة في اقليم كوردستان. تاريخياً، دعم كلا الحزبين الكورديين بقوةٍ حق حكومة إقليم كوردستان في بيع نفطها عبر تركيا دون موافقة بغداد أو إشرافها. لكن في السنوات الأخيرة، اختلفت وجهات نظر الحزبين بسبب الإحباط المتزايد للإتحاد الوطني الكوردستاني لعدم قدرته على التأثير على السياسة النفطية في مواجهة سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني على وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان. بغض النظر عن هذا، لقد كان مستفزاً أن يصرّح أي مسؤول كوردي كبير علناً أن الحكومة العراقية يجب أن تسيطر على عملية بيع نفط إقليم كوردستان، إذ يمّثل هذا تحولاً عميقاً ذا عواقب مباشرة على أي فكرة مستقبلية للسيادة والاستقلال. تصريح "لا يهمني من يبيع نفطنا" يقترح أن طالباني كان يصطف بشكل قاطع مع سيطرة بغداد.

بالنسبة للعديد من المراقبين في كل من أربيل والسليمانية، كان تصريح طالباني خطيراً لكن متوقعاً. لقد شهدت الأسابيع التي سبقت الملتقى، تزايد التكهنات حول إصدار غرفة التجارة الدولية حكماً لمصلحة العراق في قضية التحكيم بشأن صادرات النفط المستقلة لإقليم كوردستان. وهذا ماحدث بالضبط في 23 آذار/مارس، بعد أيامٍ فقط من الملتقى. شكّل حكم غرفة التجارة الدولية ضربةً قاضية لسلطة حكومة إقليم كوردستان لبيع النفط بشكل مستقل من خلال تفضيل إدعاء العراق بأن تركيا نقلت صادرات النفط من حكومة إقليم كوردستان دون تخويلٍ من بغداد. نتيجة لذلك، اجبِرت تركيا على الفور على وقف تدفقات النفط القادمة من إقليم كوردستان عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان. ستحتاج بغداد وأنقرة إلى التوصل إلى اتفاق جديد لاستئناف صادرات النفط مرة أخرى[1].

ما يعكس عمق الخلاف بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني هو ان المفاوضات بين بغداد ومسؤولي حكومة إقليم كوردستان حول كيفية استئناف صادرات النفط كان قد شارك فيها بشكل شبه حصري أعضاءٌ من الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مع استبعاد طالباني ومسؤولين آخرين من الاتحاد الوطني الكوردستاني من المحادثات. في ذلك الوقت، كان طالباني لا يزال يقاطع اجتماعات مجلس وزراء حكومة إقليم كوردستان، علماً بأنه قد عاد إليه في أوائل أيار/مايو[2].

أبرمت بغداد وأربيل في النهاية صفقةً من شأنها السماح لحكومة إقليم كوردستان ببيع نفطها من خلال شركة تسويق النفط الوطنية (سومو) الإتحادية[3]، لكن الصادرات لم تستأنف الى الآن. تقول تركيا إنها بحاجة إلى معالجة "قضايا فنية" غير محددة قبل إعادة فتح الصمامات. لكن عندما يُستأنف التصدير، ستكون الصادرات تحت سلطة الحكومة الإتحادية، وليس حكومة إقليم كوردستان. ستؤثر طبيعة ردود أفعال الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني حول هذا التغيير، على جوانب أخرى من علاقتهما وستكون له عواقب على اقتصاد إقليم كوردستان.

---

١ Rowena, Sezer, Can, and Rasheed, Ahmed. "Iraq's northern oil exports stuck on Turkey negotiations." Reuters, April 14, وEdwards .2023. https://www.reuters.com/article/iraq-oil-kurdistan-turkey-idAFL1N36H0ZY

٢ Al Jazeera. " PUK returns to Kurdish Regional Government meetings after boycott." May 14, 2023. https://www.aljazeera.com/ news/2023/5/14/puk-returns-to-kurdish-regional-government-meetings-after-boycott.

٣ Chalak, Chenar. "Kurdistan Region oil exports to resume by mid-May, says MP." Rudaw, May 2, 2023. https://www.rudaw.net/ english/kurdistan/020520231.

الخلاصة الثانية: يُلمح البنك المركزي إلى خروج عن الماضي، لكنه يقدم القليل من التفاصيل حول السياسة

"إنها ظاهرة خطيرة للغاية"، هكذا علق علي العلاق، رئيس البنك المركزي العراقي المعين حديثاً، على اعتماد الحكومة على الاقتراض من احتياطيات البنك المركزي العراقي. خلال الجلسة، أوضح العلاق أن عجز العراق قد ارتفع من ١٤٪ في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٢٥٪ في عام ٢٠٢٣، مصرّحاً بأن الفجوة بين الإيرادات والنفقات قد دفعت الحكومة السابقة إلى اتباع حلول قصيرة الأجل مثل خفض قيمة الدينار العراقي والاقتراض الداخلي لتغطية العجز ودفع رواتب ومعاشات القطاع العام[٤].

وفي حين أعرب العلاق عن عدم رضاه عن سياسة تخفيض قيمة العملة والاقتراض الداخلي، فإنه لم ينفي إمكانية إتباع تلك السياسات في المستقبل للتعامل مع العجز البالغ ٦٤,٥ تريليون دينار عراقي المحدد في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣. كما أنه لم يشرح كيف سيقوم العراق بتسوية الديون الحالية التي تدين بها الحكومة للبنك المركزي العراقي[٥].

بالإضافة إلى ما سبق، لم تقدّم مداخلات العلاق في الملتقى إلا القليل فقط من التفاصيل الملموسة حول الخطوات التي قد يتخذها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار في الدينار العراقي، بل خصص معظم كلامه لانتقاد سياسات البنك المركزي في عهد سلفه مصطفى مخيف، لا سيما ارتفاع التضخم بنسبة ٧٪ وازدياد الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي للدينار العراقي من ٢٪ إلى أكثر من ٢٠٪. لا يمكن للعلاق لوم سلفه للأبد، أيضاً فإن انتقاداته تبدو جوفاء مع كونه هو بذاته محافظاً للبنك المركزي العراقي بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. لذلك، فهو يتحمّل بالتأكيد شيئاً من المسؤولية عن الوضع الحالي.

---

٤ Aljazeera. "االقتراض قانون يمرر العراق برلمان ..الرواتب أزمة لمواجهة] "To face the payroll crisis.. Iraq's Parliament Passes Borrowing Bill]. No-vember 12, 2020. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/11/12/العراق-برلمان-الرواتب-أزمة-ل.

٥ "سنوات لثالث االتحادية الموازنة قانون مسودة تنشر رووداو] "Rudaw Publishes the Draft of the 3-years Federal National Budget]. March 18, 2023." https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/180320237.

الخلاصة الثالثة: مشاريع الأعمال العراقية تواجه شكوك هائلة وتتطلع إلى الإدارة الجديدة لتقديم حس من التنبؤ

يحتاج المواطنون العاديون ومشاريع الأعمال العراقية إلى درجة من القدرة على التنبؤ بالاقتصاد وسعر صرف العملة. بعد تصريحات العلاق، قالت باسمة عبد الرحمن، الرئيس التنفيذي لشركة كيسك للطاقة الخضراء في العراق، إن "التقلبات المستمرة واستقرار الدينار العراقي يؤثران على قيمة الدولار الأمريكي الذي يستثمرونه في شركاتنا، وهذا بالتأكيد سيؤثر على الاستثمارات المستقبلية على المدى الطويل". ترددت أصداء تعليقاتها خلال المناقشات التي تلت ذلك، بما في ذلك تلك التي جرت خلال الطاولة المستديرة التي عُقدت على هامش الملتقى.

ضم هذا التجمع الذي كان تحت عنوان "نشرة العراق الإقتصادية: ما يُتوقّع في عام ٢٠٢٣ وما يليه" باحثا معهد الدراسات الإقليمية والدولية أحمد الطبقچلي ورانيا بكر، بالإضافة إلى خبراءٍ آخرين، ونوقشت خلاله المسارات العملية القادمة لتعزيز النمو الصحي لمشاريع الأعمال العراقية. الطبقچلي وبكر أكّدا على أن عدم القدرة على التنبؤ بالنسبة لمشاريع الأعمال والمستثمرين يعيق فرص الاستثمار، وهو إلى حد كبير نتيجة للتغيير المستمر في السياسات الاقتصادية.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، عمل فريق نشرة العراق الإقتصادية الذي يقوده الطبقچلي على تقديم المشورة والإحاطة للمسؤولين الحكوميين في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء. لقد قاموا باستخدام نتائج النشرة للدعوة إلى سياسةٍ اقتصادية سليمة ومستدامة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتوجب القيام به، إذ دعا الطبقچلي وبكر خلال الطاولة المستديرة الحكومةَ العراقية الجديدة إلى العمل مباشرةً مع أصحاب المصلحة في القطاعات الرئيسية لضمان أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار في السياسة الاقتصادية.

اتفاق نفطي ينعم به النخب: ما يطالب به الشعب الكوردي

ميرا بكر

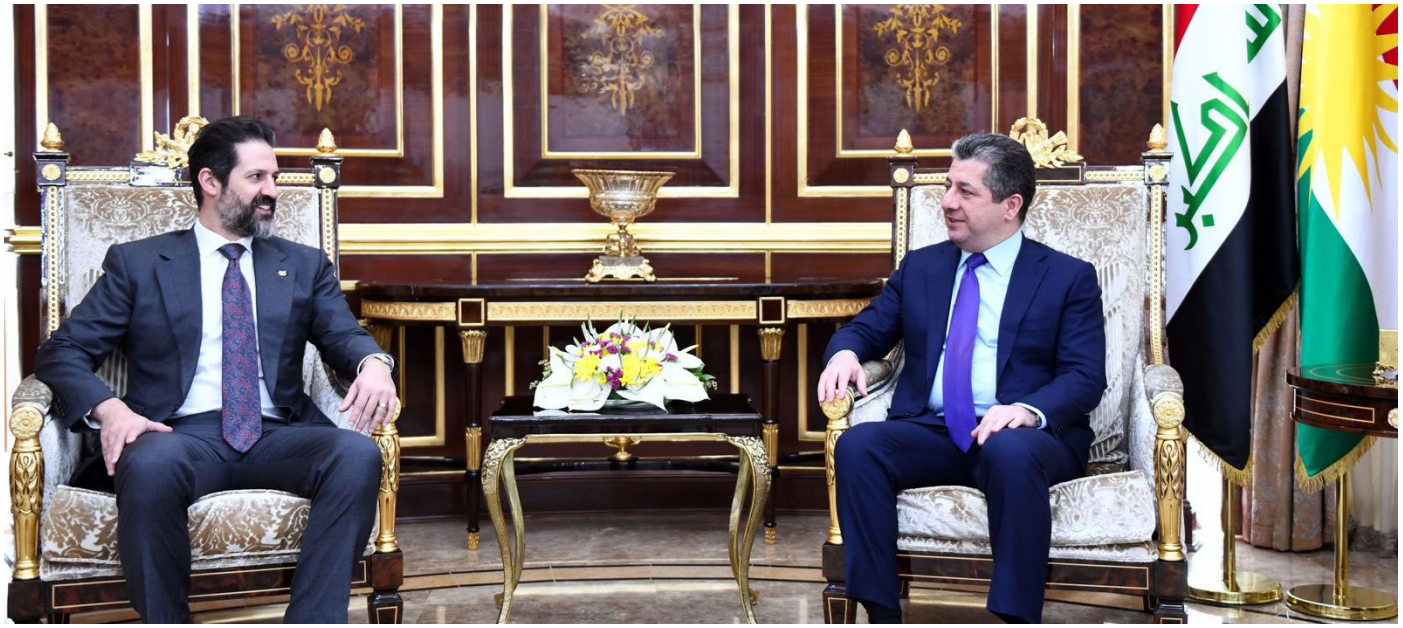

أوقفت تركيا صادرات النفط من قبل حكومة إقليم كوردستان عبر ميناء جيهان في ٢٥ مارس/آذار ٢٠٢٣ بعد قرار صادر عن غرفة التجارة الدولية في باريس[١]. أيّدت المحكمة قضية العراق ضد تركيا، وحكمت بأن الأخيرة انتهكت معاهدة خط الأنابيب بين العراق وتركيا عام ١٩٧٣ بنقل نفط إقليم كوردستان العراق دون موافقة بغداد. وبين عشية وضحاها، توقفت سياسة النفط المستقلة التي امتدت لعقد من الزمان في إقليم كوردستان العراق، ما أدى إلى أزمة اقتصادية وسياسية فورية. في غضون عشرة أيام من صدور الحكم، أرسلت حكومة إقليم كوردستان أربعة وفود إلى بغداد، كان آخرها بقيادة رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان مسرور البارزاني في ٤ أبريل/ نيسان وأسفرت تلك الزيارات عن صفقةٍ مؤقتة بين بغداد وأربيل لاستئناف صادرات النفط الخام الشمالية بموجب ترتيب جديد[٢].

يبحث هذا الموجز في الآثار القصيرة والطويلة المدى لقرار غرفة التجارة الدولية، مع التركيز على استقرار إقليم كوردستان. نقطة النقاش الرئيسية هنا هي أن قرار غرفة التجارة الدولية قد يولد قدراً من الاستقرار على المدى القصير داخل السياسة على مستوى النخب بين قادة الأحزاب الرئيسية في بغداد وأربيل. ومع ذلك، قد ينقلب احتمال التقارب الدائم بسبب عاملين: أولهما: تدهور العلاقات بين الحزبين الكرديين الأكبر وثانيهما: تدهور العلاقات بين الدولة والمجتمع داخل إقليم كوردستان العراق نفسه. وعلى الرغم من التفاؤل الذي سبق ذكره، إلا انه من غير المرجح أن يؤدي قرار غرفة التجارة والصفقة التي أعقبته إلى تحول كبير أو دائم في الثروات الاقتصادية للمواطنين العاديين في إقليم كوردستان العراق، وهو ما قد يمهّد لحدوث اضطراباتٍ شعبية في المستقبل.

---

١ Ahmed Rasheed and Rowena Edwards, “Iraq halts northern crude exports after winning arbitration case against Turkey,” Reuters, March 25, 2023, https://www.reuters.com/business/energy/iraq-halts-northern-crude-exportsafter-winning-arbitration-case-against-turkey-2023-03-25/

٢ Ben Van Heuvelen and Mohammed Hussein, “Baghdad, Erbil sign temporary deal to resume northern exports,” Iraqi Oil Report, April 4, 2023, https://www.iraqoilreport.com/news/baghdad-erbil-sign-temporary-deal-toresume-northern-exports-45634/

بوادر تحسن في العلاقات بين أربيل وبغداد، لكن المشاكل تلوح في الأفق

منذ أواخر آذار/مارس، أجبر حكم غرفة التجارة الدولية قادة إقليم كوردستان العراق في أربيل على التكيف مع واقع جديد، منهياً ما يقرب من عشر سنوات من الاعتماد على تركيا في صادرات النفط، الذي سمح لحكومة إقليم كوردستان بالاستمرار في سياسة زيادة فصلها مالياً وسياسياً عن بغداد[٣]. لقد أدى اعتماد أربيل على تركيا في الصادرات إلى تعميق عدم الثقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان وقوّض حوافز التعاون مع بغداد. وعلى الرغم من أن الحكم أنهى الصادرات المستقلة من إقليم كوردستان العراق، إلا أن أربيل لم تفقد كل نفوذها[٤]. يميل الائتلاف الحاكم الحالي في بغداد، والذي يعمل تحت قيادة تحالف متعدد الأحزاب يُعرف باسم الإطار التنسيقي الشيعي، إلى استرضاء أربيل من خلال السماح لحكومة إقليم كوردستان بالاحتفاظ بسلطة كبيرة على قطاع الطاقة وسيطرة شبه كاملة على طريقة توزيع العائدات[٥]. ما يفسر على الأرجح سياسة الاسترضاء التي تنتهجها الحكومة المركزية بقيادة الإطار التنسيقي الشيعي هو حاجة الكتلة إلى إدارة ديناميات برلمانية لإبقاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في زاويةٍ معينة. بعبارة أخرى، يتمثل الهدف الأساسي للإطار التنسيقي الشيعي في تثبيط الأحزاب الكوردية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكوردستاني، من تشكيل أي تحالفات انتخابية مع الفاعلين السياسيين الآخرين، بشكل مشابه لما حدث في «التحالف الثلاثي» المجهَض بين مقتدى الصدر ومحمد الحلبوسي ومسعود البارزاني بعد الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١[٦]. وهذا يعني ضمان أن ينظر الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى واقع ما بعد قرار غرفة التجارة الدولية على أنه واقع يحتفظ فيه بقدر من السيطرة على قطاع النفط. في حين أن الديناميات السياسية بين الإطار التنسيقي الشيعي والحزب الديمقراطي الكوردستاني قد فتحت الباب لتحسين العلاقات بين أربيل

تظاهرات لشباب أكراد في السليمانية في كانون الأول 2020.
حقوق الصورة: ريباز مجيد

٣ Ben Van Heuvelen, “Turkey, Kurdistan cement massive energy deal,” Iraqi Oil Report, November 29, 2013, https://www.iraqoilre-port.com/news/turkey-kurdistan-cement-massive-energy-deal-11574/

٤ Why a Northern Iraq Oil Dispute Doesn’t Stay in Iraq,” Italian Institute for International Political Studies, April 13, 2023, https://www.ispionline.it/en/publication/why-a-northern-iraq-oil-dispute-doesnt-stay-in-iraq-125732”

٥ راجع مقالات أحمد الطبقجلي ويسار المالكي في هذا العدد لمزيد من التفاصيل.

٦ Farhad Alaadin, “Iraq’s tripartite alliance is pressing, Framework is threatening,” Rudaw, January 21, 2022, https://www.rudaw.net/english/opinion/230120221

وبغداد، فإن المخرب الرئيسي قد يكون الوضع المتقلب للغاية بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كوردستان العراق وهما: الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني[٧]. في المفاوضات السابقة بين بغداد وأربيل حول إنتاج النفط وعائداته، لم يكن لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني خيار سوى التفاوض مباشرة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني من أجل ضمان شروط تصب في صالح منطقة سيطرته في محافظة السليمانية. أما في أعقاب قرار غرفة التجارة الدولية، فهناك الآن جدل منطقي حول مدى قدرة الاتحاد الوطني الكوردستاني على مناشدة بغداد مباشرة لتسوية الخلافات حول توزيع الإيرادات. على سبيل المثال في ٢٥ مايو/آيار، أضافت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي تعديلاً على مشروع قانون الموازنة يسمح للحكومة الفيدرالية بتخصيص أموال للسليمانية إذا ادعت السلطات المحلية أنها لم تحصل على مخصصات عادلة من قبل حكومة إقليم كوردستان[٨]. بعد التعديل، أصدارت حكومة إقليم كوردستان بياناً قالت فيه: **لن نلتزم بأي قرار آخر خارج نطاق الاتفاق الذي وُقّع مع حكومة السيد محمد شياع السوداني**[٩]. خلاصة القول هي أن السياسة في إقليم كوردستان العراق تنتقل إلى حقبة جديدة يؤخذ فيها الصراع الكوردي الداخلي إلى الخارج بشكل متزايد، مع إصرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني على التعاون الفيدرالي والإقليمي المباشر، فيما يبحث الاتحاد الوطني الكوردستاني عن تخصيص مباشر للأموال للسليمانية من بغداد[١٠].

هل سيؤيد الشعب الكوردي الصفقة الجديدة أم سيعارضها؟

ساد الهدوء شوارع المدن الرئيسية في إقليم كوردستان العراق بعد إعلان قرار غرفة التجارة الدولية وما تبعه من اتفاق بين أربيل وبغداد دون أي تعبير ملحوظ عن المعارضة أو الاحتجاج. يرجع النقص الواضح في التفاعل العام مع سلسلة من الأحداث التي تعيد تشكيل الوضع الاقتصادي في إقليم كوردستان العراق إلى التصور العام السائد بأن الوضع الاقتصادي الحالي فاشل وكارثي. تفاءلت غالبية الجمهور الكوردي بحذر في أن قرارغرفة التجارة الدولية قد يفرض تحولًا في اتجاه مختلف، لكن المفاوضات منذ صدور الحكم في أواخر آذار/مارس أشارت إلى أن تطلعات الشعب الكوردي لتغييرات جوهرية قد لا تتحقق كما هو مأمول.

يتطلب فهم موقف الرأي العام الكوردي الذي يبدو مخالفًا للبديهة فهم شيءٍ من السياق التاريخي. بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، لم يكن لدى إقليم كوردستان العراق سياسة نفطية مستقلة منصوص عليها رسمياً، واعتمد الإقليم بدلاً من ذلك إلى حد كبير على الأموال القادمة من بغداد. بموجب هذا الترتيب، حصلت حكومة إقليم كوردستان على ما يقرب من ١٧٪ من الميزانية الفيدرالية[١١]، بالإضافة إلى الإيرادات من المنافذ الحدودية والتجارة وطرق التهريب. خلال هذه الفترة، ازدهر اقتصاد إقليم كوردستان وازدادت سجلات الرواتب العامة من ٤٥٠،٠٠٠ موظف عام ٢٠٠٠ إلى ١،٤٠٠،٠٠٠ عام ٢٠١٣[١٢].

---

٧ "Power sharing rows, assassination case threaten Iraqi Kurdistan's unity," The Arab Weekly, November 14, 2022, https://thear-abweekly.com/power-sharing-rows-assassination-case-threaten-iraqi-kurdistans-unity

٨ في 27 نيسان / أبريل 2023 ، أرسل الاتحاد الوطني الكردستاني وفداً رفيع المستوى إلى بغداد، حيث التقوا بقادة رئيسيين من الاطار التنسيقي بمن فيهم نوري المالكي ، لتأمين تخصيص بغداد المباشر للأموال إلى السليمانية. لمزيد من التفاصيل قم بالأطلاع على; "An Old Attempt in a New Framework," DrawMedia, April 29, 2023, https://drawmedia.net/page_detail?smart-id=12726

٩ "Will changes to Iraq's federal budget shift Baghdad-Erbil relations?," Amwaj Media, May 31, 2023, https://amwaj.media/media-monitor/will-changes-to-iraq-s-federal-budget-shift-baghdad-erbil-relations

١٠ اطلع على البيان هنا; https://gov.krd/dmi-en/activities/news-and-press-releases/2023/may/statement-fromthe-kurdistan-regional-government/

١١ Zmkan Ali Saleem and Mac Skelton, "Assessing Iraqi Kurdistan's Stability: How Patronage Shapes Conflict," Institute of Regional and International Studies (IRIS), July 2020, https://www.auis.edu.krd/iris/frontpage-sliderpublications/assessing-iraqi-kurdistans-stability-how patronage-shapes-conflict

١٢ Mera Bakr, "Escaping from Duopoly Rule: How a Two-party System Drives Iraqi Kurdish Migration En Masse?" Konrad Adenauer Stiftung, May 2022, https://www.kas.de/en/web/irak/single-title/-/content/escaping-fromduopoly-rule

على الرغم من وجود معارضة بين بعض شرائح السكان، والتي ظهرت في صعود حركاتٍ معارضة، إلا إن نسبة كبيرة بما يكفي من العامة استفادوا اقتصادياً وأصبحوا ميسوري الحال عموماً نتيجة لهذه الترتيبات. باختصار كان هناك ما يكفي من المال في النظام للحفاظ على نظام تخادمي واسع النطاق وشامل بما فيه الكفاية. بل أن إقليم كوردستان العراق شهد هجرة عكسية، عاد فيها الكورد الذين يعيشون في الخارج على أمل الحصول على حصة في الثروة الجديدة.

مندفعين بأعلى مراحل التفاؤل الاقتصادي، حاول القادة الكورد انتهاج سياسة تصدير النفط المستقلة الجديدة باعتبارها الخطوة المنطقية التالية. وُعد الشعب الكوردي مراراً وتكراراً بمزيد من الثروة والازدهار من قبل قادتهم. خلال انتخابات سبتمبر ٢٠١٣، ادعى رئيس الوزراء السابق لحكومة إقليم كوردستان والرئيس الحالي للإقليم نيجيرفان بارزاني أن: **"سياستنا هي اقتراح تشريعات على برلمان إقليم كوردستان للاستفادة بشكل مباشر من عائدات النفط. وإن الطريقة التي سيحدث بها هذا هي من خلال تشكيل شركة سيتم تسميتها (كابكو)، وسيحصل المواطنون على أسهم من الشركة وستصل فوائدها إلى كل مواطن في إقليم كوردستان»**[١٣].

وعلى كل حال فإن ما تحقق كان عكس هذه الوعود.في السنوات التسع التي انقضت منذ أن أطلقت حكومة إقليم كوردستان سياستها النفطية المستقلة، عانى الشعب الكوردي من أزمة اقتصادية مزمنة حيث تعرض موظفو القطاع العام لإجراءات تقشف شديدة. لقد نسي الكثير منهم الوقت الذي يجب أن يحصلوا فيه على راتبهم الشهري التالي[١٤]. رداً على سياسة النفط المستقلة، أوقفت الحكومة الفيدرالية العراقية مدفوعات حصة حكومة إقليم كوردستان من الميزانية الفيدرالية، مما أدى إلى انهيار سريع لاقتصادات الرفاهية التي عززت الدعم العام للنظام السياسي في إقليم كوردستان العراق. لقد تأخرت مدفوعات الرواتب أو توقفت تماماً، وأصبح من الصعب الحصول على العقود، وتراجع النشاط الاقتصادي إلى حد كبير.

مع اقتصار الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني على مبيعات النفط المحلية، فقد انحسر نظام التخادم واقتصر على النخبة والشركات المرتبطة بالأحزاب والقوات الأمنية[١٥]. نادراً ما دفعت رواتب المعلمين وغيرهم من موظفي القطاع العام العاديين، في حين لمس أفراد الأمن مدفوعات منتظمة طوال الأزمة التي استمرت لعدة سنوات. من بين ٧٦٩٧٠٥ شاباً دخلوا سوق العمل بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، وجد الكثير منهم أنفسهم بدون أي فرص عمل[١٦]. نتيجة لذلك، ازدادت اللامبالاة بين الناخبين وخسر الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني عدداً كبيراً من الأصوات الأولية، وانخفض عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني بنسبة ٢٦,٥٪ فيما خسر الاتحاد الوطني الكوردستاني ٥٦,٩٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢١، على الرغم من بلوغ مئات الآلاف من الناخبين الجدد سن الرشد خلال تلك الفترة[١٧].

بالنظر إلى هذه الخلفية، لم يكن من المستغرب أن ينظر الجمهور الكوردي إلى حكم غرفة التجارة الدولية بقدر من التفاؤل والاهتمام، إذ رأوا أنه ربما يجبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني على تغيير طريقتهما لأن أموال النفط ستكون خاضعة للرقابة والمساءلة الخارجيتين، لكن يبدو أن حاجة الإطار التنسيقي الشيعي لإرضاء الجهات الفاعلة القوية في أربيل كانت أقوى مما كان متوقعاً.

يبدو أن بقاء الوضع الراهن للسيطرة الفعلية للحزب الديمقراطي الكوردستاني على قطاع النفط هو الأرجح، وهو تطور سلبي للمواطنين العاديين في

١٣ شاهد وعد بارزاني هنا: https://www.facebook.com/watch/?v=182333003303671

١٤ Dana Taib Menmy, "Iraqi Kurdistan doctors, teachers, and garbage collectors go on strike over unpaid salaries," The New Arab, March 7, 2022, https://www.newarab.com/news/iraqi-kurdistan-public-workers-strike-overunpaid-salaries

١٥ Bakr (٢٠٢٢).

١٦ Patriotic Union of Kurdistan in front of Voters," DrawMedia, 18 October, 2021 https://drawmedia.net/page_detail?smart-id=9033," "Kurdistan Democratic Party in front of Voters," Drawmedia, 18 October, 2021, https://drawmedia.net/page_detail?smart-id=9032

١٧ Mera Bakr's report on Iraqi Kurds migration.

أربيل والسليمانية على حد سواء. وبينما يُتوقّع أن يقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في نهاية المطاف تنازلات لإرضاء للاتحاد الوطني الكوردستاني، فإن التقارب بين الأكراد على مستوى النخب السياسية لن يحل المشاكل التي تواجه المواطنين الأكراد الذين يريدون حكومة تضم الجميع وتخدم الشعب. مع الاتفاق الجديد الذي يحافظ على هيمنة الأحزاب الكوردية، ستستمر العلاقات بين الدولة والمجتمع في إقليم كوردستان العراق بالتدهور، مما يحول المنطقة إلى أرض خصبة للاضطرابات الشعبية في المستقبل.

خاتمة

في حين أن حكم غرفة التجارة الدولية في آذار/مارس والاتفاق النفطي المؤقت في نيسان/أبريل أسفرا عن بوادر تقارب بين بغداد وأربيل، لكن لا يزال هناك قدر كبير من عدم الثقة بشأن مدى ديمومة العلاقة الجديدة. يمكن للصعوبات التي يواجهها الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في الداخل وعدم القدرة على تشكيل جبهة موحدة في بغداد أن تعرقل بسهولة التقدم نحو تحسين العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان، ويعتبر دعم الاتحاد الوطني الكوردستاني لتعديلات اللجنة المالية على مشروع قانون الموازنة خير مثال على هذه الديناميكية[١٨]. وعلى كل حال، فإن إضفاء الطابع الخارجي على الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني ليس التهديد البعيد المدى الوحيد على استقرار إقليم كوردستان، إذ يشكل الاستياء السياسي المتزايد والضائقة الاقتصادية للجمهور الكوردي تحدياً كبيراً أيضاً. عندما يصل الجمهور إلى حقيقة أنهم لا يرون أي تغييرات في الطريقة التي يُدار بها الاقتصاد في إقليم كوردستان العراق وأن الوضع السياسي لإقليم كوردستان،

١٨ Dana Taib Menmy, Iraq: Parliament finance committee suspended amid budget bill row," The New Arab, May 29, 2023, https://www.newarab.com/news/political-disagreements-freeze-iraqs-budget-bill, Also see; Julian Bechocha, "Iraqi fronts to meet to discuss disputed budget amendments: Official," Rudaw, May 29, 2023, https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/290520231,

تداعيات حكم غرفة التجارة الدولية على قطاع النفط في العراق وإقليم كوردستان

يسار المالكي

ملاحظة: كُتب الموجز السياساتي هذا قبيل تمرير البرلمان العراقي لقانون الموازنة الإتحادية لسنة ٢٠٢٣ والذي شهد تغييرات هامة في الاتفاقات المُبرمة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان العراق وعليه لم يتم تضمين تلك التغييرات هنا.

في ٢٣ آذار/مارس، ادلت غرفة التجارة الدولية بحكمها في قضية تحكيم استمرّت تسع سنوات بين العراق وتركيا بشأن صادرات النفط المستقلة من إقليم كوردستان عبر خط أنابيب العراق-تركيا[١]. جاء قرار المحكمة في صالح بغداد وأنهى فعلياً تطلعات حكومة إقليم كوردستان في خلق اقتصاد مكتفٍ ذاتياً لا يعتمد على حكومة المركز. لقد جُرّدت أربيل من الناحية العملية، من قدرتها على فرض الواقع من خلال التسويق المستقل لنفطها. ومع ذلك، فقد تعاملت الحكومة الإتحادية مع الأمر بحذر ولم تغالِ في اغتنام رياحها. أبدى رئيس الوزراء محمد السوداني استعداده لتقديم تنازلات بعد صدور حكم غرفة التجارة الدولية بدافع الرغبة في الحصول على دعمٍ برلماني من الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني هو جزء من التحالف الهش المسمى تحالف إدارة الدولة، والذي شكّل الحكومة الحالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. لقد ساعد نهج السوداني العملي في تسريع التقارب السياسي بين بغداد وأربيل، وخفف من آثار الحكم السياسية والاقتصادية المباشرة على إقليم كوردستان. في بادئ الأمر، كان هناك اتفاق حول الموازنة بين بغداد وأربيل في منتصف آذار/مارس[٢] ومن ثم توصلت الحكومتان -بعد سلسلة من المحادثات- إلى اتفاقٍ مؤقتٍ في أوائل نيسان/أبريل لاستئناف صادرات النفط من ميناء جيهان[٣]. هذه الترتيبات السياسية لا تعدو كونها أمراً براغماتياً، لكن العمل الحقيقي لمعالجة القضايا الخلافية مثل حوكمة القطاع والعقود الحالية للإقليم وتقاسم الإيرادات، سيأتي عندما يقرر الطرفان وضع قانون النفط والغاز الاتحادي.

ومع أنَّ الاتفاقات التي جرت بين بغداد وأربيل بعد حكم غرفة التجارة الدولية تبدو واعدة، إلا أنها ذات طابع سياسي وتخضع للديناميات السياسية المتغيرة على الصعيدين المحلي والإقليمي. فعلى الصعيد المحلي، تضخ الانقسامات المتزايدة بين الأحزاب الكوردية الرئيسية - الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني - حالة من عدم الثقة في أي مفاوضات تجرى مع بغداد. علاوةً على ذلك هناك أيضاً احتمال معارضة أطرافٍ محافظة داخل كتلة الإطار التنسيقي الشيعي الذي ينتمي إليه السوداني من الذين لا يوافقون على نهجه التصالحي تجاه إقليم كوردستان. على الصعيد الإقليمي، تُمثّل سياسات تركيا تجاه كل من بغداد وأربيل أمراً يصعب التنبؤ به، كما يتضح من رفض أنقرة المستمر لاستئناف الصادرات الشمالية على الرغم من طلب بغداد. قد يؤدي الفشل في معالجة هذه التحديات على المستوى السياسي إلى إعاقة التقارب وتفاقم المشاكل الاقتصادية في إقليم كوردستان في المستقبل.

مع التأكيد على أن عدم اليقين ما زال يشوب الكثير حول هذا الموضوع، يقدم هذا الموجز السياساتي نظرةً عامة على الآثار السياسية والاقتصادية الرئيسية التي يسببها حكم غرفة التجارة الدولية على بغداد وأربيل وأنقرة، إذ تنصّ الفكرة الرئيسية للموجز على وجوب إعطاء حكومة إقليم كوردستان والحكومة الإتحادية الأولوية لسن قانون النفط والغاز الإتحادي لحل الخلافات المتعلقة بقطاع النفط.

---

١ Yesar Al-Maleki, “Baghdad & Erbil Locked In Standoff As Oil Exports To Ceyhan Come To Complete Halt”, Middle East Economic Survey (MEES), March 31, 2023.
https://www.mees.com/2023/3/31/geopolitical-risk/baghdad-erbil-locked-in-standoff-as-oil-exports-to-ceyhan-come-to-complete-halt/

٢ Yesar Al-Maleki, “KRG-Baghdad Rapprochement To Be Tested By Budget Agreement”, MEES, March 24, 2023.
https://www.mees.com/2023/3/24/geopolitical-risk/krg-baghdad-rapprochement-to-be-tested-by-budget-agreement/

٣ Yesar Al-Maleki, “Baghdad & KRG Sign Landmark ‘Temporary Deal’ To Resume Exports”, MEES, April 7, 2023.
https://www.mees.com/2023/4/7/geopolitical-risk/baghdad-krg-sign-landmark-temporary-deal-to-resume-exports/

حكومة الإقليم تتمسك بموقفها لكن المشاكل ما زالت ماثلة

تمكنت أربيل من الحصول على شروط مؤاتية بموجب الاتفاق المؤقت الذي أُبرِم في أوائل نيسان/أبريل مع بغداد. وعلى الرغم من تسليم مسؤولية تسويق النفط في ميناء جيهان التركي إلى شركة تسويق النفط الاتحادية سومو، إلا أن أربيل حصلت على إيرادات مبيعات النفط بأكملها، واحتفظت بسلطتها الكاملة على القطاع. سيسمح إيداع الإيرادات في حساب مصرفي تختاره حكومة إقليم كوردستان، بالحفاظ على استقلالية الإنفاق مقابل إعطاء بغداد القدرة على مراقبة الحساب. بقاء هذه الترتيبات على النحو المتفق عليه يبقى أمراً يستحق المتابعة.

تاريخياً، كان نفط إقليم كوردستان يُباع بسعرٍ مُخفّضٍ عطفاً على المخاطر السياسية والقانونية التي يتحملها المشترون، وهو ما أدى إلى التقليل من قيمته السوقية وحرمان أربيل من إيراداتٍ إضافية. وعلى مدار العامين الماضيين، أهدِرت إيراداتٌ فصلية إضافية تتراوح قيمتها بين ٢٢٠ و٧٥٠ مليون دولار بسبب تلك التخفيضات على الأسعار (انظر الرسم البياني رقم ١). وبعد أن ألغى قرار المحكمة الاتحادية العليا قانون إقليم كوردستان للنفط والغاز، وتبعته ملاحقة قانونية مشددة على المشترين فرضتها شركة سومو ، اتسع الفارق بين نفط الإقليم وخام كركوك[٤] إلى ١٠ دولارات للبرميل الواحد[٥].

وبعيداً عن التخفيضات، فإن صافي إيرادات النفط العائد لأربيل غالباً ما يتقلص بشكل كبير بسبب مستحقات شركات النفط الدولية العاملة في الإقليم والرسوم الضخمة على استخدام خطوط الأنابيب، مضافاً اليها تسديد الديون المرهقة لشركات التداول بالنفط عن الخام المُباع سلفاً، وهكذا فقد وصل صافي عائدات النفط إلى نصف عائدات النفط الإجمالية عادةً. حتى مع ارتفاع أسعار النفط بفضل الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي رفع إجمالي الإيرادات إلى رقم فصلي قياسي قدره ٣,٧٩ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، فقد احتفظت أربيل فقط بـ ١,٥٧ مليار دولار (انظر الرسم البياني رقم ١). أما بالنسبة لعام ٢٠٢٢، فقد بلغ صافي عائدات النفط ٤٦٪ أو ٥,٧ مليار دولار فقط من أصل ١٢,٤٢ مليار دولار من إجمالي عائدات النفط، يمكن القول إن استحواذ شركة سومو مربحٌ للطرفين، إذ ستحقق أربيل إيرادات أعلى من خلال بيع النفط دون تخفيضات، في حين يمكن لبغداد اكتساب حصةٍ سوقيةٍ في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث يزداد الطلب على النفط الخام المشابه لخام الأورال الروسي بعد دخول الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي[٦] حيز التنفيذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

الأهم من ذلك بالنسبة لأربيل، هو تضمّن الإتفاق أحكاماً مؤاتية لحكومة إقليم كوردستان للحفاظ على علاقاتها الحالية مع شركات النفط الأجنبية، إذ لن تتأثر عقود مشاركة الإنتاج التي لطالما انتقدتها بغداد لتخصيصها حصةً كبيرةً من الأرباح للشركات، بل وستتضمن الموازنة الاتحادية حوالي ١,٩ مليار دولار كمدفوعاتٍ لتلك الشركات[٧].

لقد علّقت الحكومة الاتحادية – بشكلٍ متقطع- مدفوعات الموازنة إلى إقليم كوردستان مع بدء الأخير بيعه للنفط بشكل مستقل في عام ٢٠١٤[٨]، الأمر الذي دفع أربيل إلى الدخول على مضضٍ في اتفاقياتٍ لبيع النفط بالدفع المسبق لتغطية الاحتياجات المالية للإقليم. بموجب الاتفاق الجديد، ستساعد بغداد في إعادة هيكلة حوالي ٣,٣٥ مليار دولار من الديون المستحقة لشركات

---

٤ من الناحية الكيميائية، تطابق شحنات النفط المصدّر من إقليم كوردستان والمعروفة عادة باسم مزيج كوردستان (KBT) خام كركوك المصدر عن طريق سومو، إذ لهما نفس مقياس الكثافة النوعية (API Gravity) ٣٤° ونفس نسبة الكبريت ٢.٢٪

٥ Jamie Ingram, “Pipeline Closure Brings KRG Oil Sector To Standstill”, MEES, March 31, 2023. https://www.mees.com/2023/3/31/oil-gas/pipeline-closure-brings-krg-oil-sector-to-standstill

٦ يتمتع خام الأورال الروسي بمقياس كثافة نوعية (API Gravity) قدره ٣١° ونسبة كبريت ١.٥٪ وهي قريبةٌ جداً من أرقام نفط كركوك.

٧ Ahmed Tabaqchali, “Debt and the Ides of March: An Overview of Iraq’s 2023 Federal Budget Proposal”, LSE Middle East Center Blog, May 8, 2023. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/05/08/debt-and-taxes-of-what-can-we-be-certain-in-iraqs-2023-federal-budget/

٨ KRG At Point Of No Return As Baghdad Sues Over Oil Sale”, May 30, 2014, MEES. https://www.mees.com/2014/5/30/oil-gas/krg-at-point-of-no-return-as-baghdad-sues-over-oil-sale/

الرسم البياني رقم (١)

عائدات حكومة إقليم كوردستان من النفط (الإجمالي والصافي والمهدر)

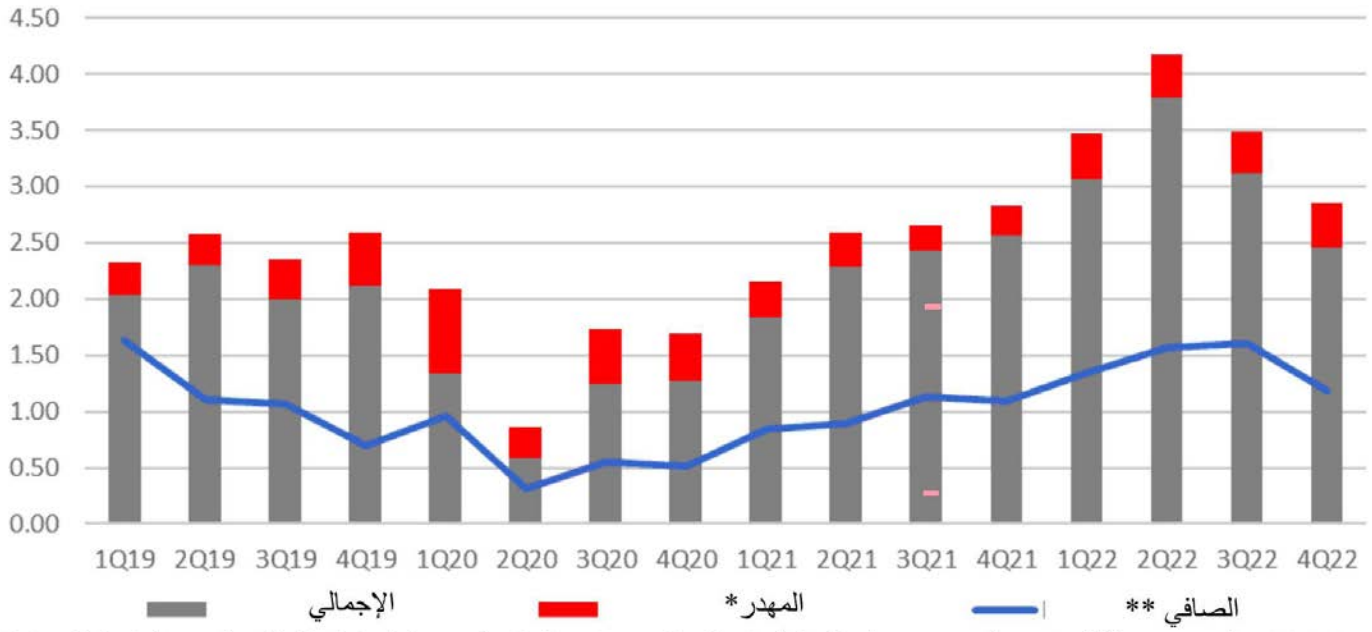

* الإيرادات المهدرة نتيجةً للتخفيض المفروض على النفط الخام لإقليم كوردستان بالمقارنة مع نفط كركوك المطابق له من الناحية الكيميائية والذي تسوّقه شركة سومو. ** بعد دفع تكاليف شركات استخراج النفط العالمية وحصتها من الأرباح وتكاليف النقل وديون الدفع المسبق والمصاريف الأخرى.

المصدر: MNR, DELOITTE, SOMO, MEES

التداول بالنفط، مع مقترحاتٍ تركز على خصم المبلغ من حصص أربيل المستقبلية من الموازنة. وضِع هذا الرقم اعتماداً على عمليات التدقيق الرسمية التي قامت بها شركة ديلويت لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كوردستان، لكن بعض التقديرات البديلة ترى بأن المبلغ قد يرتفع إلى ٦ مليار دولار[٩]. كذلك فأن أربيل مدينةٌ بمبالغ كبيرة لشركات النفط الدولية العاملة باستخراج النفط بسبب تأخر المدفوعات في الماضي، وقد رحبّت هذه الشركات بهدوء بدخول سومو على الخط على أمل أن تؤدي الإيرادات المرتفعة إلى حصولهم على اموالهم[١٠].

حوافز بغداد لدعم الصادرات النفطية لإقليم كوردستان

لقد كان بإمكان بغداد الضغط من أجل المزيد من التنازلات بعد قرارات المحكمة الإتحادية العليا وغرفة التجارة الدولية، لكن يبدو أن الحكومة الإتحادية قد اختارت نهجاً أكثر تصالحية وتدريجية، على الرغم من معارضة بعض الأطراف المحافظة في الإطار التنسيقي الشيعي.

إنَّ الحقيقة الصعبة هي عدم امتلاك بغداد القدرة على فرض تغييراتٍ جوهرية على الواقع الموجود في الإقليم، فقد استثمرت شركات النفط الدولية التي تعاقدت معها حكومة إقليم كوردستان مليارات الدولارات ولا يمكن استبدالها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استيعاب عقودها يستلزم تحمّلَ

٩ "Iraqi Kurdish oil stoppage halts $6 billion debt repayment to traders – sources", March 30, 2023, Reuters. https://www.reuters.com/business/energy/iraqi-kurdish-oil-stoppage-halts-6-billion-debt-repayment-traders-sources-2023-03-30/

١٠ "DNO scraps output guidance amid Kurdistan export uncertainty", May 11, 2023, Reuters. https://www.reuters.com/business/energy/dno-scraps-output-guidance-amid-kurdistan-export-uncertainty-2023-05-١١/

التزامات أربيل القانونية ومسؤولياتها المالية، وهو ما تحجِم بغداد عن فعله. وبالتالي، فإن الحفاظ على دورٍ نشط لوزارة الموارد الطبيعية يخدم مصالح بغداد. وعليه اختارت سومو نهجاً قانونياً دقيقاً في توقيع عقود تسويق جديدة مع الشركات التي تتداول نفط الإقليم، واختارت توقيع تلك العقود بالوكالة وليس مباشرةً[١١]، وهذا يعكس شيئاً من الحيطة القانونية. يعتبر ميناء جيهان منفذ التسويق الوحيد لإقليم كوردستان، وقد أدى توقف التصدير المستمر إلى خلق فجوة كبيرة في الإيرادات لحكومة إقليم كوردستان، حيث تشكل إيرادات النفط ٧٠٪ من دخلها الشهري. وقبل الانقطاع الذي حدث في أواخر آذار/مارس، قدّرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سرفي – ميس» إجمالي الإيرادات للربع الأول من عام ٢٠٢٣ بنحو ٢,٢٩ مليار دولار، مما قد يعني أن صافي الإيرادات يبلغ حوالي ١,١٥ مليار دولار. حتى وقت كتابة هذا الموجز، فإن إغلاق خط الأنابيب قد طال لأكثر من شهرين، وهو ما كلّف أربيل ما لا يقل عن ١,٥ مليار دولار من إجمالي الإيرادات. وبالمقارنة فإن التأثير المالي على سومو ضئيل نسبياً، إذ خسرت ما يزيد قليلاً عن ٤٠٠ مليون دولار.

تصدّر الحكومة الاتحادية حوالي ٩٨ ٪ من نفطها عبر موانئ الخليج في البصرة، وقد استغلت بغداد التوقف عن طريق زيادة الصادرات الجنوبية إلى الحد الأقصى. وبحلول نهاية نيسان/أبريل، كانت سومو قد أضافت ٩٨ ألف برميل يومياً من الصادرات عبر الميناء الجنوبي. وقد أدى هذا إلى زيادة الصادرات إلى ٣,٢٩ مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ونتيجةً لذلك، ارتفعت إيرادات سومو الشهرية إلى ٧,٦٩ مليار دولار. وكان هذا أعلى مستوى آنذاك منذ كانون الأول/ديسمبر رغم خسارة ٧٥ إلى ٩٠ ألف برميل يومياً من صادرات كركوك عبر الإقليم الى جيهان.

لا يودّ السوداني وحلفاؤه في ائتلاف إدارة الدولة رؤية تدهور أكبر في الوضع الاقتصادي لإقليم كوردستان، والذي قد يؤدي لخسارة دعم الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وعلى الرغم من التوترات التاريخية، فإن الاستقرار السياسي والاكتفاء المالي الذاتي في إقليم كوردستان هما في مصلحة تحالف إدارة الدولة والحكومة الإتحادية. لذا فإن استئناف صادرات نفط إقليم كوردستان أمرٌ ضروري للحفاظ على عملية المصالحة السياسية مع أربيل وتخليص بغداد من مهمة دعم بعض نفقات حكومة الإقليم.

لقد سمحت الحكومة الإتحادية بقروض شهرية من المصارف المملوكة للدولة ابتداء من آذار/مارس[١٢] لدعم نفقات رواتب حكومة إقليم كوردستان، وقد وصل مجموعها إلى ما يقرب من ١ مليار دولار، على أن تُسوّى هذه المبالغ لاحقًا بعد إقرار الموازنة الإتحادية. تشكّل الرواتب الجزء الأكبر من نفقات أربيل الشهرية، إذ تصل إلى ٨٠٪ من النفقات أو ما يقرب من ٦٤٠ مليون دولار شهرياً[١٣]. إن ارسال هذه الأموال بشكل قروض يأتي لمحاولة تجنب التبعات القانونية من قبل المحكمة الاتحادية العليا والتي كانت قد حكمت في كانون الثاني/يناير[١٤] بعدم قانونية المدفوعات المباشرة لحكومة إقليم كوردستان.

---

١١ "Baghdad, KRG take step towards resuming Iraq northern oil exports", April 17, 2023, Reuters. https://www.reuters.com/business/energy/baghdad-krg-take-step-towards-resuming-iraq-northern-oil-exports-2023-04-17/

١٢ "Budget loans give KRG financial lifeline", May 25, 2023, Iraq Oil Report. https://www.iraqoilreport.com/news/budget-loans-give-krg-financial-lifeline-45746/

١٣ Yesar Al-Maleki, "KRG Revenues Up But Dire Finances & Political Disputes With Baghdad Linger", MEES, July 29, 2022. https://www.mees.com/2022/7/29/economics-finance/krg-revenues-up-but-dire-finances-political-disputes-with-baghdad-linger/

١٤ "المحكمة الاتحادية بالعراق تمنع تمويل إقليم كردستان.. ضرب لمصالح أميركا أم عرقلة لحكومة السوداني؟"، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الجزيرة.
https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/27/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84

تحديات سياسية داخلية تلوح في الأفق

تعتـزم أربيـل دمـج الامتيـازات التـي حصلـت عليهـا مـن بغـداد في اتفاقيـة نيسـان/أبريل المؤقتـة في قانـون النفـط والغـاز الإتحـادي، مـما قـد يضمـن لهـا الوصـول المبـاشر إلى عائـدات النفـط، والحفـاظ عـلى العلاقـات مـع شركات النفـط الاجنبيـة، والاحتفـاظ بالولايـة القانونيـة عـلى حقـول النفـط التـي تـشرف عليهـا حالياً. سـيتطلّب ذلـك الوقـوف بشـدة امـام وزارة النفـط الإتحاديـة، التـي تفضـل تعزيـز موقفهـا تجـاه حكومـة إقليـم كوردسـتان، وكذلـك الحفـاظ عـلى سـلطتها عـلى القطـاع خـارج الإقليـم. لذلـك، فـإن نهـج السـوداني التصالحـي الحـالي قـد لا يسـتمر ولا تكـون لـه انعكاسـات عـلى القانـون المسـتقبلي.

يمكـن القـول إن أهـم عقبـة أمـام التوصـل إلى اي اتفـاقٍ نهـائي تتعلـق بمسـألة المناطـق المتنـازع عليهـا، لا سـيما في كركـوك. إذ تدعـو المـادة ١٤٠ مـن دسـتور ٢٠٠٥ إلى إجـراء اسـتفتاء لتحديـد مـا إذا كانـت محافظـة كركـوك سـتبقى تابعـة للحكومـة الاتحاديـة أو سـتنضم إلى إقليـم كوردسـتان. بالحقيقـة ان قبـة خورمالـة، وهـي جـزء مـن حقـول نفـط كركـوك، تعـد أكـبر حقـل منتـج لحكومـة إقليـم كوردسـتان، إذ تمثـل أكـثر مـن ثلـث إجـمالي إنتـاج النفـط (انظـر الرسـم البيـاني رقـم ٢).

تشـكل التوتـرات داخـل الجانـب الكـردي عقبـة إضافيـة ومصـدراً رئيسـياً لغيـاب الثقـة. فالسياسـة النفطيـة لحكومـة إقليـم كوردسـتان، مثلهـا مثـل معظـم

الرسم البياني رقم (٢)

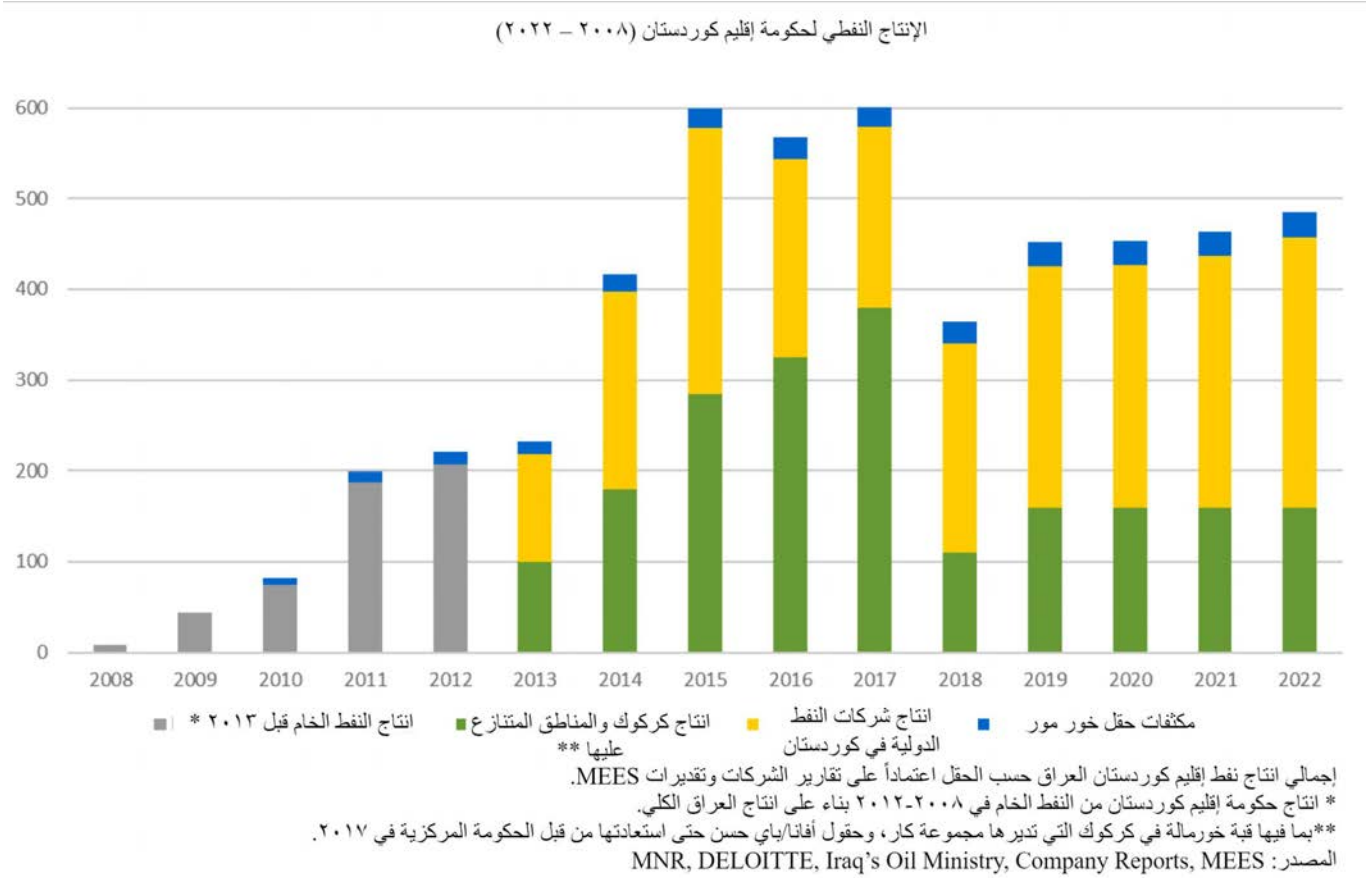

إجمالي انتاج نفط إقليم كوردستان العراق حسب الحقل اعتماداً على تقارير الشركات وتقديرات MEES.
* انتاج حكومة إقليم كوردستان من النفط الخام في ٢٠٠٨-٢٠١٢ بناء على انتاج العراق الكلي.
**بما فيها قبة خورمالة في كركوك التي تديرها مجموعة كار، وحقول أفانا/باي حسن حتى استعادتها من قبل الحكومة المركزية في ٢٠١٧.
المصدر: MNR, DELOITTE, Iraq's Oil Ministry, Company Reports, MEES

شؤون حكومة الإقليم الأخرى، شُكّل أغلبها من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني. ويستاء منافسه التاريخي، الاتحاد الوطني الكوردستاني، من ذلك ويرى تفاوتاً داخلياً في تقاسم الموارد والميزانيات ومخصصات رواتب موظفي الخدمة المدنية المتواجدين في مناطق نفوذه.

إن المشاركة المحدودة للاتحاد الوطني الكوردستاني في المحادثات الأخيرة مع بغداد والمقاطعة التي استمرت ستة أشهر لاجتماعات مجلس وزراء حكومة الإقليم، إلى جانب الخلافات حول الانتخابات البرلمانية، تسلط الضوء على الانقسام داخل الجبهة السياسية الكوردية. تشير مشاركة نواب الاتحاد الوطني الكوردستاني في التعديلات المثيرة للجدل التي وضعتها اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي في ٢٦ أيار/مايو[١٥] إلى تحدٍ واضح لسيطرة ونفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني. لقد هدفت تلك التعديلات إلى عرقلة اتفاق الموازنة المبرم في منتصف آذار/مارس، بل وشملت دعواتٍ لحكومة إقليم كوردستان بوقف الإنتاج من خورمالة.

إعادة تقييم طال انتظارها لسياسة تركيا تجاه العراق

يهدف تعليق تركيا المستمر للصادرات للضغط على العراق للانسحاب من قضية تحكيم ثانية، وكذلك التفاوض على تسوية بالنسبة للقضية الأولى. لم ترحب أنقرة بعد بالاتفاق المؤقت في أوائل نيسان/أبريل بين بغداد وأربيل، وتواصل شركة تشغيل خط الأنابيب بوتاش الاستشهاد بأسباب فنية لعدم استئناف الصادرات.

إن انخراط تركيا السابق في قطاع النفط المستقل بإقليم كوردستان والفوائد المتأتية من هذا التدخل قد عقّد علاقتها ببغداد. وعلى الرغم من الرغبة العلنية لكلا الطرفين بالتعاون الاقتصادي، إلا أن السياسيين العراقيين ينظرون إلى سياسة تركيا على أنها منحازة لإقليم كوردستان.

لقد استفادت أنقرة من موقع أربيل القانوني والجغرافي الهش من خلال بناء نفوذ سياسي واقتصادي وتجاري لدى السلطات هناك. تعود مشاركة الشركات التركية في قطاع النفط والغاز في الإقليم إلى عام ٢٠٠٣. تحتفظ حكومة إقليم كوردستان بإيرادات النفط في مصرف هالكبانك (Halkbank) العائد للحكومة التركية وتلقت شركة تي إي سي TEC الحكومية التركية مبلغ ٢,٥ مليار دولار كرسوم مرور من قبل حكومة الإقليم لنقل النفط عبر الجزء التركي من خط أنابيب العراق-تركيا منذ عام ٢٠١٨[١٦]. كذلك كان تعزيز العلاقات مع حكومة إقليم كوردستان على الأقل في البداية يخدم أجندة أنقرة التصالحية مع الأكراد على المستوى الداخلي[١٧].

قد تحتاج أنقرة على المدى الطويل إلى إعادة تقييم سياستها تجاه العراق نتيجةً للدور الجديد لبغداد في شؤون النفط في إقليم كوردستان، الا أن توقعات العراق بشأن استخدام حكم التحكيم للضغط من أجل معاهدة لتقاسم المياه على أساس الحصص مع تركيا، أو لتأمين انسحاب القوات التركية من إقليم كوردستان تمثّل إشكالية داخلية للحكومة التركية.

ولمعالجة هذه التوقعات، قد تركّز أنقرة المحادثات على قضايا الطاقة، مستفيدةً من اقتراب انتهاء صلاحية التعديل التعاقدي المبرم في سنة ٢٠١٠ لمعاهدة خط أنابيب العراق-تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥[١٨]. ومع ذلك، فإن انسحاباً تركياً أحادي الجانب من الاتفاق قد يعمق عدم الثقة في بغداد، وخاصةً إذا اقترن باستئناف صادرات حكومة إقليم كوردستان بالتعاون مع انقرة وبعيداً عن بغداد فقد يؤثر هذا سلباً على أربيل من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

١٥ "پشکی هەرێم لە بودجەی عێراقدا", Draw Media, May 26, 2023.
https://drawmedia.net/page_detail?smart-id=12937

١٦ Yesar Al-Maleki, "Baghdad Pressures Turkey To Restart Pipeline Flows", MEES, April 14, 2023. https://www.mees.com/2023/4/14/geopolitical-risk/baghdad-pressures-turkey-to-restart-pipeline-flows

١٧ Umut Uras, "Kurdish leader makes historic Turkey visit", Al-Jazeera, November 20, 2013. https://www.aljazeera.com/features/2013/11/20/kurdish-leader-makes-historic-turkey-visit

١٨ Yesar Al-Maleki, "KRG Finance Crunch As Export Halt Continues", MEES, April 21, 2023. https://www.mees.com/2023/4/21/geo-political-risk/krg-finance-crunch-as-export-halt-continues

الاستنتاجات والتوصيات السياساتية

أدى انتصار العراق في التحكيم على تركيا إلى إنهاء تطلعات إقليم كوردستان للاكتفاء الاقتصادي الذاتي من خلال صادرات النفط المستقلة، إذ عمل قطاع النفط في إقليم كوردستان منذ قيامه في منطقة رماديةٍ من الناحية القانونية، وقد أكّد فقدان منفذ التسويق الأساسي لأربيل - أي ميناء جيهان - ضعف تلك السياسة.

بعد حكم غرفة التجارة الدولية، ركّز الحزب الديمقراطي الكوردستاني سياسته على حماية الجوانب الرئيسية لنفوذه على القطاع. على الرغم من تسليم التسويق إلى سومو، إلا أن الاتفاق بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد يسمح للأولى بالاحتفاظ بإيرادات النفط، والإبقاء على العقود مع شركات النفط الدولية، والإشراف على العمليات النفطية.

هذه المكاسب هشة من الناحيتين القانونية والسياسية، فالتفاهمات السياسية تعد رهينة لأي تدهور في العلاقات بين القادة السياسيين في بغداد وأربيل. علاوةً على ذلك، قد تؤدي الانقسامات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني إلى زعزعة استقرار العملية برمّتها، وكذلك الحال للقوى السياسية المناهضة لحكومة إقليم كوردستان داخل المشهد السياسي العراقي.

ويُظهر التاريخ الحديث سجلاً حافلاً بعدم الامتثال للإتفاقات بين بغداد وأربيل، الذي يستمر ليعزّز تلك الحالة من انعدام الثقة. لذلك، يجب على حكومة إقليم كوردستان إعطاء الأولوية للعمل مع الحكومة الإتحادية لصياغة قانون النفط والغاز الإتحادي وإقراره في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تهدف هذه العملية إلى إضفاء شرعيةٍ دائمة على سيطرتها على القطاع والتخفيف من المخاطر المستقبلية لبيئة العمل فيه.

إن الشرط المسبق لنجاح هذه السياسة هو التوصل إلى مصالحةٍ مستدامة، وليس مجرد انفراجة، بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. يستلزم هذا تبني آلياتٍ شفافة وعادلة لتقاسم الموارد وتعزيز المؤسسات داخل حكومة إقليم كوردستان.

ومع ذلك، فمن المتوقع أن يكون إقرار قانون النفط والغاز عملية طويلة. فتعافي قطاع النفط في إقليم كوردستان مرتبط بإستئناف تصدير النفط عبر خط أنابيب جيهان. حتى بعد إعادة التشغيل، سيظل شبح الإغلاق في المستقبل مصدراً للتقلبات والمخاطر السياسية، في ظل غياب اتفاق تشريعي يعرّف بوضوح إدارة قطاع النفط في إقليم كوردستان.

من الناحية الواقعية، لا يمكن لبغداد أن تفرض تنازلاتٍ على تركيا، وسيكون إدراج القضايا الثنائية غير المتعلقة بالطاقة في المحادثات المستقبلية عديم الجدوى. فجيهان هو المنفذ الوحيد الثانوي المتاح لتسويق النفط في العراق غير مرافئه على الخليج وقد يلعب دوراً مهماً لبغداد إذا نجحت شركة تسويق النفط سومو في طموحها لتقوية العلاقات والحصة السوقية مع المصافي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إنَّ أفضل مسار عمل للحكومة الإتحادية هو التوصل إلى تسوية ودية مع تركيا، والاستفادة من ذلك لبناء الثقة مع أنقرة وتعزيز التعاون الاقتصادي.

*** يود المؤلف أن يشكر نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سرفي - ميس» لتوفيرها البيانات اللازمة لإنشاء الرسوم البيانية المستخدمة في هذه الورقة.**

IRIS

American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

CONTACT US

iris@auis.edu.krd
+964 773 152 6206

تقرير معهد الدراسات الإقليمية و الدولية(آيرس) لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع, أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة, ألكترونية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل أ وي طريقة اخرى دون إذن خطي مسبق من الناشر.

© 2023 Institute for Regional and International Studies (IRIS)

www.auis.edu.krd/iris